



يتضمن هذا الباب مجموعة من الدراسات والبحوث التي أعدها عدد من الخبراء من داخل وخارج المركز.

ملف العدد

تقديم الملفأ. عبد الحلیم المحجوب*

جاء فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية بمثابة لحظة فارقة ليس فقط في السياسة الداخلية الأمريكية ولكن في العلاقات الدولية كما يؤكد ذلك فواز جرجس في مقاله المنشور بمجلة المستقبل العربي عدد ديسمبر ٢٠١٦ والذي يعتبر أن هذا الحدث غير المنتظر هو إعلان هزيمة الحزبين الرئيسيين: الجمهوري والديموقراطي لصالح صعود الهويات المحلية الضيقة في المجتمعات الغربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية الناجم عن تراكم الثروات في أيدي نخبة محدودة وتقليدية مقابل طبقة متوسطة وأخرى عاملة تعانين من خسائر فادحة حيث يكون الهدف الاسمي هو تحقيق مزيد من الثروة وليس التوزيع العادل للموارد.

وفي هذا العدد من "أوراق الشرق الأوسط" تم استحداث فكرة معالجة قضية متكاملة في ملف واحد إلي جانب المعالجات التقريرية لعدد من الموضوعات الأخرى، وبالنظر لأهمية التغيير الناجم عن انتخاب ترامب وتميز أفكاره بالجددة والاختلاف عن سابقه، اخترنا أن يكون الملف المقترح عن الترتيبات الأمنية لإدارة ترامب تجاه منطقة الشرق الأوسط وما تشهده من قضايا سوف تحدد طريقة تسويتها شكل ومحتوي المستقبل العربي كله علي مدي أجيال قادمة.

يختزل ترامب السياسة الدولية في مصادر الدخل وحجم التكلفة المطلوبة وينظر للشرق الأوسط بوصفه مصدر خطر وإرهاب وقلق لواشنطن، وهو لا يؤمن بقيام بلاده بدور الشرطي العالمي ولا بتغيير الأنظمة بالقوة، ويرى أن إسقاط صدام والقذافي ساهما في ظهور جماعات إرهابية شديدة الخطورة.

ورفع ترامب شعار "أمريكا أولا" وأن لغة المصالح هي التي تتحكم في إدارة سياسة أمريكا الخارجية بما يستلزم أن يتحمل كل طرف تكلفة الدفاع عن نفسه، وأكد في أكثر من مناسبة أن هدفه الأول هو مكافحة الإرهاب وهزيمة الإسلام الراديكالي، لكن ممارسات ترامب خلال الشهور الأولى من رئاسته أكدت أن طموحاته مع الفريق المعاون له لا تقتصر علي تحقيق المكاسب العاجلة لبلاده رغم أهميتها بل تتجاوزها إلي حد تأسيس نظام دولي جديد يتمحور حول قضايا الطاقة والمناخ وهو نظام - إذا ما تكاملت ملامحه - سوف يحول عدو الأمم إلي شريك ويدفع بحليف اليوم إلي التهميش إذا لم يسارع للبحث عن بديل للقوة الأمريكية، ويفرض هيمنته علي سياسات الطاقة التقليدية لدي القوي العظمي المنتجة لها ويجري ذلك كله في إطار مفهوم المقايضة وخلق المصالح المشتركة بهدف خدمة الداخل والاستراتيجيات البعيدة المدى علي الصعيد الخارجي.

* خبير في الشؤون العربية

لقد بدت سياسات الرئيس السابق أوباما في الشرق الأوسط كما لو كانت تعمل علي تدمير حلفائها أو حتي الغدر بهم، وعكست مواقفه من إيران وتنظيمات الإسلام السياسي بما فيها تنظيم داعش؛ هذه النتيجة بوضوح مما عرضها لانتقادات كثيرة من قبل الدول الرئيسية في المنطقة واعتبرت كثير من الدول العربية أن سياسة أوباما التي تقوم علي "القيادة من الخلف" قد أفرزت نتائج لا تخدم حتي المصالح الأمريكية أو حلف الأطلنطي، وأن تقاربه الزائف مع إيران وتخاذله أمام تركيا قد أضر بمصالح الدول العربية ذات الثقل في الإقليم وأتاح الفرصة لبعود قومي دولية أخرى وخاصة روسيا وتركيا وإيران، ومن هنا يمكن تفهم ترحيب غالبية الأنظمة العربية برئاسة ترامب بوصفه تطورا إيجابيا والإعراب عن تطلعها لتغيير حقيقي في السياسات الأمريكية تجاه العوامل المثيرة للاضطراب وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط عامة.

وبرغم كل التصريحات التي أطلقها ترامب خلال حملته الانتخابية والتي أثارت قلق الكثيرين فقد حرص علي تحسين الصورة الذهنية التي تبلورت عن نهجه السياسي، لقد أكد علي أن همه الأول هو محاصرة النفوذ الإيراني، كما تجاهل الإشارة لإحدى القضايا الشائكة في العلاقات الأمريكية السعودية وهي قضية حقوق الإنسان والتي يحلو لكثير من أعضاء الكونجرس المتشددين من أمثال ماكين إثارتها في كل مرة تناقش فيها أمور تتعلق بالسعودية، فقد أعلن ترامب خلال زيارته للرياض موضحا: "إننا لم نأت إلي هنا لإلقاء المحاضرات أو لتعليم الناس كيف يعيشون أو كيف يتعبدون .. بل جئنا إلي هنا لبناء شراكة" وكجزء من هذه الشراكة تم توقيع صفقات عسكرية بقيمة ١١٠ مليار دولار سوف تزيد خلال العقد القادم إلي حوالي ٣٥٠ مليار دولار، وهذا هو المهم.

البعد العسكري في استراتيجية ترامب

في هذا القرن الذي يصعب فيه إيقاف المواجهات المسلحة يصبح من المتعارف عليه ألا يهتم الجمهور الأمريكي العادي حجم التكلفة الحقيقية لهذه المواجهات وحتى في المرات القليلة التي يتم فيها التطرق للتكلفة الاقتصادية للحروب الأمريكية في وسائل الإعلام يأتي هذا الاهتمام هامشيا لا يرق إلي أهمية القضية المطروحة، وعلي سبيل المثال فقد أصدرت جامعة واتسون دراسة عام ٢٠١٦ تقدر ما دفعته الولايات المتحدة لتغطية حروبها التي شنتها في الفترة من ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠١٦ بما قيمته ٤,٧٩ تريليون دولار، لكن هذا التقدير لم يحظ بالاهتمام برغم ارتباك المحللين في التعامل معه خاصة وأن نصف هذا المبلغ قد تم إنفاقه بواسطة البنتاجون في حروب منفصلة يطلق عليها مصطلح "عمليات الطوارئ عبر البحار" وقد خلفت مع الحروب المعروفة في كل من العراق وأفغانستان وسوريا ما يقرب من ٣٧٠.٠٠٠ قتيل نصفهم علي الأقل من المدنيين إضافة إلي تشريد الملايين خارج منازلهم، ويضاف لهذه التكاليف نصف تريليون دولار علي الأقل تم تخصيصها خلال الفترة المشار إليها للإنفاق علي المحاربين القدماء ورعايتهم.

ومع دخول ترامب للبيت الأبيض وحتى قبل أن تكون له حروبه الخاصة فقد أطلق جنرالاته لتجديد الطاقة في كل الحروب التي تفجرت علي مدي ١٥ سنة مضت وأوضح بما لا يدع مجالاً للشك استعداده لبعثرة مئات البلايين من الدولارات

بل والتريليونات من الضرائب الإضافية في السنوات القادمة لصالح البنتاجون حيث صرح في برنامج واجه الصحافة في سبتمبر ٢٠١٦: "إنه يعتزم إعادة بناء جيش قوي جدا حتي لا يجازف أي شخص بالمغامرة مع واشنطن وأن لديه خططا لمضاعفة ميزانية الدفاع ومواصلة سياسة رونالد ريجان في إعادة بناء القوات العسكرية الأمريكية والتي بدأت في الثمانينات من القرن الماضي، وبعد توليه الرئاسة طلب ترامب بالفعل زيادة حجم الإنفاق العسكري بمبلغ ٥٤ بليون دولار خلال عام ٢٠١٨ وهو ما يعادل تقريبا حجم الموازنة الدفاعية السنوية لفرنسا ويفوق موازنات بريطانيا وألمانيا.

وستعود النسبة الأكبر من هذه الزيادة للشركات التي تتعاون مع البنتاجون من أمثال لوكهيد مارتن وغيرها، وفي بيان صدر عن الرئيس ترامب دعا فيه لإعادة بناء الأسطول الذي يتكون من ٢٧٢ قطعة بحرية يرغب في زيادتها إلي ٣٥٠ قطعة وبتكلفة تصل إلي ٨٠٠ بليون دولار علي مدي العقود الثلاثة القادمة وتشمل الزيادة قوارب صواريخ باليستية وغواصات وسفن سطح بالإضافة إلي بناء حاملتي طائرات جديتين، ويريد ترامب أيضا مضاعفة حجم الإنفاق الدفاعي بحوالي تريليون دولار علي مدي ٣٠ سنة باستحداث جيل جديد من القاذفات الذرية والغواصات وقواعد الصواريخ وتحديث الترسانة النووية الأمريكية بما يتطلبه ذلك كله من زيادة في القوة البشرية للقوات الأمريكية، وفرض سباق تسلح جديد يتطلب نفقات ضخمة بهدف ردع أي قوة في العالم قد تفكر في شن هجوم نووي ضد أمريكا.

ورغم أن الولايات المتحدة ليست في حالة حرب حاليا فيجب ألا ننسى أن ترامب قد ورث عن سلفه أوباما سبعة صراعات مسلحة وإن بدرجات مختلفة وكلها في منطقة الشرق الأوسط أو على أطرافها وتشمل أفغانستان والعراق وسوريا وباكستان وليبيا واليمن والصومال، وكلها نزاعات متفجرة، وكل واحد منها يحتاج لأدوات مختلفة سواء من حيث نوعية القوات أو التسليح أو الدعم اللوجستي، ويصير السؤال المهم هو إلي أي مدي يمكن أن يدفع ترامب هذه النزاعات لمزيد من التصعيد.

وتبقي المعضلة الحقيقية في هذا السياق متمثلة في خطأ التقدير للتكاليف الحقيقية المترتبة علي كل حرب ، فقد سبق لإدارة بوش الابن أن قدرت تكلفة غزو العراق بحوالي ٥٠ مليار دولار من البداية للنهاية، لكن هذا الرقم تضاعف وفقا لدراسات لجان الكونجرس لحوالي ١٦ مرة أي زاد علي ٨٠٠ مليار دولار وما زال ينزف حتي الآن، وهناك قرار واحد يمكن أن يدفع ترامب لزيادة نفقات الدفاع وهو وقوع حادث من نوع ما يقود لتفجير مواجهة مسلحة مع إيران ويحولها لحرب شاملة، وإذا ما قرر فريق ترامب شن هجوم عليها تحت تأثير "الفوبيا الإيرانية" فلا يمكن في هذه الحالة التنبؤ بكيفية إنهاء الحرب أو إلي أي مدي قد تبلغ تكلفتها الفعلية ماديا أو بشريا.

سياسات الطاقة مدخلا لتبلور نظام دولي جديد

ينظر بعض الخبراء لانسحاب الولايات المتحدة تحت قيادة ترامب من اتفاقية باريس المتعلقة بالمناخ ولموقفه من حلف الأطلسي بوصفه تمهيدا لتفكيك النظام العالمي الذي أسسه الرئيس فرانكلين روزفلت في أعقاب الحرب العالمية

الثانية بزعامة أمريكا لما يسمي بالعالم الحر، وبداية تأسيس نظام دولي بديل تلعب فيه القوي المنتجة للطاقة دورا محوريا في عصر ما بعد الكربون وبروز دول الطاقة النظيفة أو الخضراء.

ويعمل ترامب علي تشكيل تحالف من الدول الكبرى المنتجة للوقود التقليدي بزعامة الولايات المتحدة وتضم كلا من السعودية وروسيا مع إلحاق عدد من المنتجين الآخرين المرتبطين جغرافيا وسياسيا بهؤلاء المنتجين الكبار مثل كندا ودول الخليج العربي وبعض دول الاتحاد السوفيتي السابق في آسيا الوسطي، حيث يعمل هذا التكتل علي محاصرة مشروعات الطاقة المتجددة والدول المشجعة لها مثل ألمانيا والصين، وإذا ما نجحت هذه المحاولات فسوف ينقسم العالم مرة أخرى إلي معسكرين يسعى كل منهما للتفوق في القوة والثروة والنفوذ ويستخدمان في صراعهما أدوات ربما تكون أكثر عنفا وتأثيرا بما فيها الحصار الاقتصادي والنفوذ إلي الشعوب (نموذج الأزمة الحالية مع قطر)، ومحاولة الترويج لاستخدامات الكربون في مواجهة ما يسمون بالخضر الذين يخططون لما بعد عصر الكربون وأنصارهم من المدافعين عن مستقبل الكوكب. وهو نظام دولي قد لا يختلف كثيرا عن ذلك الذي تخيله عالم هارفارد صامويل هنتنجتون في كتابه: "صراع الحضارات" الذي قسم العالم ما بين الغرب المسيحي اليهودي، والشرق الإسلامي حيث لا يبدي ترامب ودأ كافيا تجاه عالم الإسلام ويتوجه بولائه للدول المنتجة للطاقة التقليدية فقط، في مقابل ابتكار العقوبات وأوراق الضغط علي الفريق الآخر ليؤسس بذلك مرجعية مستحدثة لغالبية الصراعات المتفجرة أو التي قد تنفجر فيما بعد.

لقد حقق ترامب دفعة قوية لهذا المخطط خلال جولته في كل من الشرق الأوسط وأوروبا مما جعله يتخذ قراره بالانسحاب من اتفاقية باريس الخاصة بالمناخ، ففي السعودية رقص وتناول العشاء مع الملك والأمراء، وفي أوروبا أبدي ازدراءه وعدم احترام لحلف الأطلنطي والمخطط الأوروبية المتعلقة ببرامج الطاقة الخضراء وبعد عودته لبلاده استبعد أية خطوات قد تعرقل التوسع في استخراج الوقود الأحفوري باعتباره ثروة قومية متاحة وتملك أمريكا احتياطات ضخمة منها برغم الآثار المدمرة لهذا المخطط.

لقد بدأ ترامب عملية واسعة لتفعيل التحالف التاريخي مع السعودية أكبر منتج للنفط في العالم لتصبح نقطة الارتكاز أو حجر الزاوية للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، وبما يدعم الهيمنة الأمريكية علي نفط الخليج ويقوي من الموقف السعودي الأمريكي في مواجهة إيران، ويفتح المجال لتعميق وتوسيع الاستثمارات والروابط بين شركات النفط الأمريكية والصناعات النفطية السعودية بهدف تحقيق الاستقرار في الأسواق والمحافظة علي وفرة الإنتاج ومعدلات الإمداد.

واكب هذا التطور موقف انتقادي واضح عبر عنه ترامب تجاه حلف الأطلنطي والاتحاد الأوروبي الذي يؤيد معظم أعضائه اتفاق باريس، مع رغبة قوية من إدارة ترامب في تقوية العلاقات مع روسيا ثاني أكبر منتج للنفط في العالم، وقد أبدي الرئيس الأمريكي اعتراضه علي توصيف قادة الأطلنطي الأوروبيين للتهديد الروسي أو اختراقاته المعلوماتية. وإن كانت هذه الرغبة تواجه حريا شرسة بسبب ما يتردد من تدخلات روسية في الانتخابات الأمريكية واتهامات لبعض المقربين من ترامب والتي أطاحت بمرشحه الأول لمنصب مستشار الأمن القومي مايكل فليين وتكاد تطيح بزوج ابنته كوشنر من موقعه المميز في

البيت الأبيض وكلا العمليتين (فلين وكوشنر) تقف وراءهما وفقا للمصادر الأمريكية نفسها المخابرات المركزية الأمريكية التي تبدي اعتراضها علي كثير من قرارات ومواقف ترامب سواء تجاه روسيا أو بعض دول ونزاعات الشرق الأوسط.

ويري ترامب أن التمسك بأحكام اتفاقية باريس سوف يسمح لدول أخرى كإندونيسيا والصين بمواصلة استخدام الفحم النباتي بينما يمنع الولايات المتحدة من استخدام ثروتها من مصادر الوقود التقليدي ويحول ملايين العمال الأمريكيين إلي فقراء، وعليه فقد بدأ بالفعل في تشغيل مناجم الفحم مرة أخرى والعمل علي إسقاط كل القيود المفروضة علي استخراج الزيت الخام في المناطق الخاضعة للسلطة الفيدرالية.

ويقتضي ذلك - كما يخطط ترامب ومستشاروه- تقوية العلاقات بين شركات النفط الأمريكية وأعضاء تحالف الطاقة المقترح وتكثيف التنسيق الدبلوماسي معهم والروابط العسكرية والتعبئة ضد أعدائهم في صورة ذراع عسكرية للحلف الجديد القادم حيث يجري التنسيق مع السعودية لمواجهة إيران والتنسيق مع روسيا في الحرب ضد داعش ومحاولة تخفيف التوتر بين روسيا وحلف الأطلسي وأوروبا، ويعتقد ترامب جازما أن هذا التوجه يصب في خدمة الأمن القومي والمصلحة الأمريكية.

وعلي صعيد موازي تمر العلاقات السعودية الروسية بأفضل عصورها بعد زيارة الأمير محمد بن سلمان لموسكو في أعقاب زيارة ترامب للرياض حيث جاء التنسيق المشترك في قضايا الطاقة علي رأس جدول أعمال الزيارة باعتباره المفتاح الرئيسي للحوار السعودي الروسي وفقا لتصريحات بوتين.

استراتيجية ترامب في مواجهة الثوابت

تنطلق استراتيجية ترامب من منطق الحسابات العاجلة للمكسب والخسارة وتحقيق العائد السريع سواء للمواطن الأمريكي أو الطبقة الاقتصادية والمالية العليا في المجتمع الأمريكي، ولقد عكس فوز ترامب رغبة عامة في البحث عن رئيس من خارج دائرة النخبة السياسية التي تتحكم في صنع القرار الأمريكي وشعور المواطن الأمريكي بعدم امتلاكه أي نفوذ في صناعة القرار، وأن الأمر كله مركز في أيدي جماعات الضغط وقوي المصالح وفقا لاستطلاعات الرأي.

وفي ظل هذا التطور تحول البيت الأبيض ليصبح المركز الرئيسي لصنع القرار (الرئيس - نائب الرئيس - مستشار الأمن القومي - مستشاري البيت الأبيض)، أما الخارجية والمخابرات ومجلس الأمن القومي فيتركز مهمتهم علي التنفيذ، وربما كان ذلك هو المعركة الحقيقية التي يخوضها ترامب مع كل مكونات الدولة العميقة التي تركها أوباما ومن سبقوه ويعملون حاليا علي الدفاع عن ثوابت الاستراتيجية الأمريكية ومن أهمها عدم ترك الساحة خالية لروسيا أو أي قوي أخرى لشغل الفراغ السياسي خاصة في منطقة الشرق الأوسط، والمحافظة علي قوة وتماسك التحالف مع أوروبا، وتري هذه الأطراف عدم قدرة روسيا علي تقديم البديل للدور الأمريكي بسبب عجز اقتصادها عن تحمل الأعباء الناجمة عن مثل هذا الدور، أو بسبب الأولويات الروسية، في نفس الوقت الذي تبني هذه المؤسسات وخاصة المخابرات المركزية اختيار التعاون مع التيارات الإسلامية ومحاولة توظيفها لخدمة الاستراتيجية الأمريكية البعيدة المدى علي عكس توجهات ترامب ومعاونه.

خلاصة القول، أننا أمام تغيير واضح في السياسات الأمريكية العالمية وتراجع لموقع منطقة الشرق الأوسط ضمن هذه السياسات في ظل أولويات تتبناها الإدارة الحالية كوسيلة لتحقيق عائد سريع ومحاصرة أعداء حدهم ترامب منذ البداية وهم إيران والإرهاب من خلال مواجهات مباشرة قد تفرز مشكلات لبعض الدول مثل تركيا (علي ضوء ما يحدث في معركة الرقة السورية) والإقدام علي تصرفات عسكرية هناك تعيق مطلب التفاهم مع الروس مثل إسقاط مقاتلة سورية لأسباب واهية وغير مقنعة يقال أيضا أنها جاءت دون موافقة المخابرات الأمريكية.

يبقى بعد ذلك ضرورة الإقرار بأن كافة القضايا المحورية في صياغة المستقبل العربي تتراجع في هذه الترتيبات الأمريكية والدولية لصالح قضايا الطاقة ومواجهة التهديد الإرهابي ويبدو أن الترتيب الأمريكي يهدف لإطالة أمد النزاعات المتفجرة في سوريا واليمن وليبيا بحيث لا تبدأ تسويتها إلا في إطار صفقات أوسع نطاقا تلي لكل طرف من أعضاء التحالف جزءا من طموحاته الذاتية.

وسيكون الخاسر الأكبر في هذه العملية هو أوروبا والنظام الإقليمي العربي، أما قضية العرب المفترض اعتبارها الأولي لدي أصحاب القرار فمن المرجح أن تنتهي إلي تصريح مشابه لما أطلقه أوباما يوما ما بأنه "لم يكن يدرك أن صعوبة المسألة بهذه الدرجة" وستبقي إسرائيل هي الورقة الرابحة لدي أكثر من طرف عربي يري فيها الوسيلة الأنفع للولوج إلي قلب الإدارة الأمريكية، وستبقي لجنة القدس في "حالة اختفاء قسري"، حتى إشعار آخر.

المصادر باللغة العربية:

١. فواز جرجس، رئاسة ترامب: الخلفيات والدلالات ومستقبل السياسة الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٥٤ (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ديسمبر ٢٠١٦).

المصادر باللغة الانجليزية:

١. Jeff Schechtman, The C.I.A VS Donald Trump, an interview with John Kiriakou, available at: <https://whowhatwhy.org/٢٠١٧/٠٣/١٠/cia-vs-donald-trump/>.
٢. Michael Klare, Tom Dispatch, Is Trump launching a new world order? The petro - powers vs the greens, June ١٢, ٢٠١٧, available at: <http://www.resilience.org/stories/٢٠١٧-٠٦-١٢/trump-launching-new-world-order-petro-powers-vs-greens/>.

الترتيبات الأمنية والسياسية الأمريكية تجاه سوريا

د.دلال محمود السيد

مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

" الترتيبات الأمنية والسياسية الأمريكية
تجاه سوريا"

د.دلال محمود السيد *

"لماذا ينبغي أن يكون إقليم الشرق الأوسط المضطرب مختلفا عن باقي العالم؟" بهذا التساؤل أنهى ستيفن والت الكاتب الأمريكي الشهير أحدث كتاباته والتي كانت بعنوان "جعل الشرق الأوسط أسوأ: نمط ترامب"، وبغض النظر عن مدى الاتفاق مع المضمون الوارد في هذا المقال، فقد كان والت على صواب بشأن تمييز إقليم الشرق الأوسط عن بقية المناطق

* مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

الإقليمية في العالم، فهو يتميز بأهميته الإستراتيجية للقوى الكبرى في مختلف الحقب التاريخية وبصراعمهم على النفوذ فيه؛ الأمر الذي جعله مضطرب في أغلب الفترات.

وفي إطار الوضع الراهن تتأكد هذه الحقيقة أكثر من أي فترة ماضية، وما تشهد المنطقة من تفاعلات وتغيرات وصراعات منذ عام ٢٠١١ تؤكد أن الشرق الأوسط في مرحلة إعادة تشكيل لتوازنات القوى فيه، ولعله ليس من المبالغة القول أنه ربما تمتد عملية إعادة تشكيل النظام الدولي كله وفقاً لما سيستقر عليه الوضع في الشرق الأوسط. وعلى قائمة هذه التفاعلات والصراعات "القضية السورية"، فقد أصبحت سوريا نقطة اشتباك إقليمي ودولي، وتشكل نموذجاً للتداخل بين المستويين الإقليمي والدولي.

وتهتم هذه الورقة بتحليل الترتيبات الأمنية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه سوريا، من خلال استعراض أبعاد الوضع الراهن ودلالاته المختلفة، واحتمالات تطوره، والانعكاسات والتداعيات المتوقعة على أمن المنطقة وأمن مصر القومي وحرية حركتها السياسية.

أولاً: السياسة الأمريكية الراهنة تجاه سوريا (الأهداف والسياسات):

تتميز المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط بالثبات النسبي على اختلاف الإدارات الأمريكية رغم اختلاف إستراتيجية كل إدارة في تحقيق هذه المصالح، والتي من أهمها: ضمان أمن إسرائيل والتحالف الإستراتيجي معها، تحقيق التفوق والهيمنة من خلال السيطرة على مصادر الطاقة وطرق ومعايير تدفقها، والحرب على الإرهاب، ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وانطلاقاً من هذه المصالح حددت الولايات المتحدة أهدافها تجاه الصراع في سوريا منذ بداية ٢٠١١

والتي كانت امتداد لعلاقاتها الواهنة بسوريا قبل ذلك التاريخ، وأهمها:

١. ضمان أمن إسرائيل، سواء بمنع انتقال الصراع المسلح إليها كدولة من دول الجوار السوري، أو بمنع وجود نظام معادي لإسرائيل في سوريا.

٢. تحجيم نفوذ أية قوة دولية أو إقليمية أخرى بالمنطقة سواء روسيا أو إيران، أو أية قوة أخرى.

٣. الحفاظ على أمن الطاقة الأوروبي من خلال إيجاد بدائل للغاز الروسي من خلال ربط الغاز القطري بخط الغاز العربي ومنه إلى أوروبا عبر سوريا، فعلى الرغم من أن سوريا ليست منتجاً للطاقة بشكل كبير، فإن موقعها الجغرافي جعلها معبر رئيسي للطاقة إلى الأسواق الأوروبية. ومن ثم فإن الصراع على الطاقة يخلق بعداً أساسياً للصراع في سوريا، وهو ما يفسر صراع القوى الكبرى للسيطرة على سوريا كأحد طرق الإمداد الهامة لتحقيق أمن الطاقة لدول أوروبا التي تهدف بصورة أساسية فك الاعتماد الكبير على إمدادات الغاز الروسي. وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فهي تسعى إلى إنشاء شبكة خطوط أنابيب تستطيع من خلالها إيصال الغاز الطبيعي سواء من بحر قزوين أو من الشرق الأوسط إلى أوروبا عبر تركيا (مشروع نابكو)، كأحد الأهداف الجيوبوليتيكية الهامة لأمريكا لفتك أوروبا من الاعتماد على واردات

الغاز الروسي من جهة، واحتواء روسيا وعدم تمدد وانتشار نفوذها في أوروبا من جهة أخرى. وعلى النقيض فإن الهدف الجيوبوليتيكي الروسي هو منع أى مشاريع لإيصال الغاز الطبيعي إلى أوروبا لا تتحكم فيها الحكومة الروسية لما قد يحدثه ذلك من تقليص للنفوذ الروسي في أوروبا.

٤. محاربة الإرهاب وتحديدًا تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والذي زاد من حدة التهديدات الأمنية في المنطقة؛ بسبب نشاطاته وسيطرته على بعض المواقع في الدول التي ينشط بها، بما مثل تهديدًا لبقاء الدولة ذاتها كما ظهر في العراق وليبيا وسوريا.

هذه الأهداف الأمريكية في موقفها تجاه الأزمة السورية ظلت قائمة رغم تغير الإدارة الأمريكية في يناير ٢٠١٧، لكن السياسات المتبعة لتحقيق هذه الأهداف هي التي شهدت بعض التغيير. فإدارة باراك أوباما التي شهدت بدايات الصراع واستمرت حتى نهاية عام ٢٠١٦ قد أظهرت هدفها الأساسي بإزاحة نظام بشار الأسد باعتباره المسئول عن الصراع واستمراره، واكتفت بعدم التدخل المباشر في الصراع - كجزء من إستراتيجيتها في الشرق الأوسط - ولذلك كانت تعتمد على عدة أمور:

١. دعم بعض القوى الداخلية في الصراع وهم المعارضة المعتدلة (الجيش السوري الحر)، والأكراد (قوات سوريا الديمقراطية)، دبلوماسيًا وعسكريًا ولوجيستيًا.

٢. التدخل العسكري المحدود في إطار تحالف دولي - لا توجد معايير واضحة لتشكيله- بهدف محاربة إرهاب التنظيمات المسلحة المتشددة وأبرزها داعش، لكنه تحالف محدود الفاعلية والتأثير.

٣. الجهود الدبلوماسية سواء في إطار مفاوضات جنيف بمحطاتها المختلفة لوضع أسس تسوية سياسية بين النظام السوري والمعارضة المعتدلة، أو داخل مجلس الأمن لإدانة نظام بشار الأسد منذ بداية الأزمة، ولكن لم تسفر هذه الجهود عن تقدم ملموس في تسوية الصراع في سوريا نتيجة عدم التوافق بين القوى الكبرى فقد استخدمت روسيا حق الاعتراض (الفيتو) حوالي ٨ مرات بشأن سوريا كان آخرها رفض روسيا لمشروع القرار الأمريكي البريطاني الفرنسي المشترك في أبريل ٢٠١٧، وكذلك تدويل الصراع وارتباط كل من أطرافه بقوى دولية وإقليمية جعل من الصعب الوصول لتسوية وتفاهم بين النظام والمعارضة المعتدلة واختلاف أولوياتهم فالنظام يعلي من مكافحة الإرهاب على ما عداه من مسببات الصراع في سوريا، والمعارضة تعلي من ضرورة حسم انتقال السلطة والدستور السوري كخطوة أولية للتفاوض.

جدير بالذكر أن الولايات المتحدة لم تتخذ خطوات جادة في التفاوض مع القوى الدولية الأخرى صاحبة النفوذ في سوريا (روسيا)، وكذلك لم تدخل إيران في هذه المعادلة، وعليه اقتصرته جهودها على ما سبق.

أما إدارة دونالد ترامب التي تولت في العشرين من يناير ٢٠١٧، فلم تختلف في أهدافها في سوريا عن سابقتها، وقد قررت الإدارة الأمريكية الجديدة أن تكون أكثر انخراطاً في الأزمة السورية على العكس من الإدارة السابقة، ليس فقط بسبب الضربة الأمريكية على قاعدة الشعيرات لعقاب النظام السوري عما اتهم به من استخدام السلاح الكيماوي ضد المدنيين، لكنها أعلنت أن هدفها الأساسي في سوريا هو مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار هناك، بغض النظر عن بقاء النظام السوري من عدمه، وعليه فقد اتخذت عدة إجراءات، أهمها:

١. زيادة تواجدها العسكري المباشر عن طريق نشر قوات خاصة من المارينز حوالي ٤٠٠ جندي- قابلين للزيادة - وبعض القطع الحربية المؤثرة أحدثها راجمات صواريخ من طراز "HIMARS" بالقرب من معبر التنف جنوب سوريا، ويتردد اتجاهها لإنشاء قاعدة ثانية في منطقة الزقفة، تكون إضافة إلى قاعدتها في مدينة الحسكة بشمال شرق سوريا التي دشنتها بوجود ٨٠٠ جندي بداية من مطلع يناير ٢٠١٧. والتواجد غير المباشر من خلال استكمال سياسة الإدارة السابقة واستمرار دعم الميليشيات الكردية السورية في الصراع السوري وإعادة توظيف دورها وتبديله من مواجهة النظام السوري إلى مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وذلك عبر دعمها بالتدريب والتسليح وتوفير الغطاء الجوي لعملياتها، ويظهر هذا بوضوح في العمليات الراهنة بالرقعة. والهدف من زيادة التواجد العسكري الأمريكي هو توسيع خيارات الولايات المتحدة في سوريا حال التعارض مع روسيا خلال المرحلة المقبلة، كأن تفشل مساعي رفع مستوى التنسيق بينهما أمام بعض العقبات والمصالح، وبالتالي فإن وجوداً عسكرياً أمريكياً فعلياً بإمكانه ممارسة الضغوط على روسيا وحلفائها خاصة مع زيادة عدد وحجم القوات الأمريكية المشاركة حديثاً في سوريا. ولعل تصريحات بعض المسؤولين العسكريين بأن الوجود الأمريكي الجديد في سوريا يهدف إلى "ضمان الأمن والاستقرار ومساعدة السوريين على الانتقال السلمي" تشير إلى أن زيادة القوات الأمريكية أمراً غير مستبعد، بالإضافة إلى رصد لعمليات تطوير القاعدة العسكرية الأمريكية الموجودة في محافظة الحسكة الكردية بصورة تجاوزت مهمتها كمركز للخبراء والمستشارين العسكريين الأمريكيين لتدريب قوات سوريا الديمقراطية وقوات وحدات الشعوب الكردية.

٢. التنسيق بدرجة أكبر مع روسيا لسرعة القضاء على داعش باعتبارها صاحبة النفوذ الأوسع في سوريا، خاصة وأن إدارة ترامب تسعى لاستبعاد إيران من المشهد السوري، ولديها خلافات واضحة مع تركيا بسبب الدعم الأمريكي الواسع للأكراد. ووفقاً لما يتردد من مصادر أمريكية وروسية فإن إدارة الرئيس دونالد ترامب تجري محادثات سرية مع روسيا في الأردن تهدف إلى إقامة منطقة لتخفيف التوتر في جنوب غرب سوريا، وأن الاتصالات بين الطرفين بهذا الشأن بدأت عقب زيارة وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون إلى موسكو في أبريل الماضي.

٣. استمرار الجهود الدبلوماسية بالاشتراك في مفاوضات جنيف السادسة، والسابعة المزمع عقدها في العاشر من يوليو ٢٠١٧. وربما المشاركة في الجولة القادمة من "محادثات آستانا للسلام في سوريا" مع روسيا وتركيا في ٢٠ يونيو ٢٠١٧ وفقاً لما أعلنته الخارجية كازاخستان، والتي اكتسبت أهمية بعد نجاحها في الاتفاق على مناطق آمنة لتخفيف التوتر في

سوريا. وقد قامت تركيا بتوجيه دعوة لكل من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية للمشاركة بقصد احتواء الخلاف معهما في اغلب الظن، لكن الولايات المتحدة قد تحرص على المشاركة أو القيام بمحادثات بديلة لتسوية الوضع في سوريا إذا ما زادت أوراقها فيها.

مجمل القول أن المشهد الحالي للأوضاع في سوريا يشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حددت حلفائها من القوى الداخلية والإقليمية وربما الدولية. فعلى المستوى الداخلي فهم كل من: المعارضة المعتدلة (الجيش السوري الحر) وهؤلاء اعتمادهم الأكبر على تركيا بمباركة أمريكية، لكن يصعب الاعتماد عليهم في المواجهات العسكرية أمام عناصر داعش وربما قوات النظام لاحقاً. والأكراد (قوات سوريا الديمقراطية - قسد)، وهؤلاء هم الطرف الأكثر قدرة عسكرية ويتميزون ببعدهم عن الاختلاف العقائدي في خصوصيتهم فهم يجتمعون بالرابطة القومية وليست الدينية بما يجعلهم أكثر تماسكاً ولديهم مناطق يسيطرون عليها بالفعل في شمال سوريا، وهم حليف أساسي للولايات المتحدة داخل سوريا، ومساندتها لهم قوية - كما سبق - وهذا ما يثير الخلاف بينها وبين تركيا التي تخشى من نزعتهم الانفصالية فامتدادهم من إقليم كردستان العراق لسوريا قد يزيد رغبتهم في الامتداد لأكراد تركيا ومن ثم تسعى هذه الأخيرة لتحجيمهم وتحجيم طموحهم وتقطع التواصل بينهم وبين أكراد تركيا.

وعلى المستوى الإقليمي: تعد إسرائيل هي الحليف الأساسي لكن دورها في سوريا غير مباشر فما يهملها هو تأمين حدودها بالأساس وربما إكمال سيطرتها على الجولان، ومنع أو تحجيم نفوذ إيران ووكيلها حزب الله من سوريا ويرتبط بهذا منع انتقال أسلحة النظام - إذا انهار - إليه، ورغم تراجع احتمال انهيار النظام السوري سريعاً في ظل التدخل القوي لروسيا وإيران، لكن ما زال هدف إزاحة بشار الأسد من الحكم هدفاً أساسياً لدى البعض. ومن ثم فإن ما يمكن أن تقوم به إسرائيل لتحقيق مصالحها التوافقية مع الولايات المتحدة هو التعاون غير المباشر المعلوماتي اللوجستي؛ حتى لا تثير حفيظة الدول العربية الأخرى، لكنها تستثمر التقارب الأمريكي مع الدول العربية الخليجية ومصر وتدعم فكرة إنشاء حلف أمني إقليمي على غرار حلف شمال الأطلسي لتكون طرفاً فيه حتى لو بعد حين، ليكون موضوعاً للتقارب الإسرائيلي مع هذه الدول التي تشاركها في رفض امتداد النفوذ الإيراني في المنطقة.

أما تركيا فهي حليف إقليمي قوي لأية قوة دولية فاعلة في سوريا خاصة بعد ما حققته من نجاحات في إطار عملية درع الفرات، أو منبج، وهذه النجاحات أهلتها لتكون فاعلاً أساسياً في سوريا. وهي الدولة الوحيدة التي تشارك في التحالف الدولي وتشارك مع روسيا أيضاً رغم الاختلاف بين الطرفين، وحالياً هناك حذر روسي من اتساع الدور التركي في سوريا وهناك توتر أمريكي تركي بسبب دعم الولايات المتحدة للأكراد، مما دفع الولايات المتحدة لعدم الاعتماد على تركيا كحليف لها في سوريا، فهي تعمل لمصالحها الذاتية التي تتعارض نسبياً مع السياسات الأمريكية تجاه سوريا.

وإيران كقوة إقليمية لا يمكن للولايات المتحدة اعتبارها حليف حالي أو محتمل، خاصة مع إدارة ترامب التي تعلن عدائها لها بل وتستهدفها في سياساتها تجاه المنطقة كلها، وقد عبرت زيارة ترامب الأخيرة لدول الخليج وما تم الاتفاق عليه فيها

في مايو الماضي عن هذا التوجه بوضوح. ورغم وجود بعض الآراء التي تفيد بأن العداء التقليدي بين الولايات المتحدة وإيران هو عداءً ظاهرياً، فإن الظواهر الحالية للعلاقات بينهما تخالف هذا الرأي.

الدول العربية وتحديد المملكة العربية السعودية ومصر، بالنسبة للأولى رؤيتها لتسوية الأوضاع في سوريا
تستلزم إزاحة بشار الأسد ومنع نفوذ إيران هناك وتعلن دعمها للمعارضة المعتدلة في سوريا، وهذا يتوافق نسبياً مع الولايات المتحدة التي تأخذ هذه الرؤية السعودية بعين الاعتبار في أية تسوية محتملة للصراع في سوريا. أما مصر فموقفها واضح ومحدد منذ بداية الصراع في سوريا وهو حرصها على تماسك ووحدة سوريا ورفض أية محاولات لتقسيمها، وعدم التدخل في اختيارات الشعب السوري، وهذا يعني ضمناً أن مصر لن تتدخل لصالح أي من أطراف الصراع، وربما ما تستطيع تقديمه هو المشاركة في الجهود الدبلوماسية لتسوية الصراع هناك. وحتى في إطار المشاركة المصرية لمكافحة الإرهاب في إطار التحالف الدولي فإنها تقدم مساندة لوجيستية وتواجه الإرهاب داخل أراضيها. إذن الدول العربية قد تساند السياسة الأمريكية تجاه سوريا إذا توافقت مع رؤيتها، فهي ليست حليف إقليمي مؤثر في هذا الصراع، خاصة وان أياً منهما لا يشارك بقوات داخل سوريا.

أما على المستوى الدولي، فإن أفضل السبل أمام الولايات المتحدة هو التنسيق مع روسيا للوصول لصيغة تفاهم
وتسوية مقبولة من الطرفين، لكنه يصعب استبعاد أو إبعاد روسيا عن هذا الصراع بعد ما حققته فيه من مكاسب تلبي مصالحها الإستراتيجية في سوريا. ولذلك على الولايات المتحدة زيادة قوتها النسبية في سوريا لتواجه ما فقدته نتيجة تراجع إدارة أوباما عن الانخراط في سوريا رغم أهميته في إعادة تشكيل المنطقة والقوى الفاعلة فيها، وزيادة مساحة المصالح المشتركة بينهما، وربما ما سبق الإشارة إليه عن وجود محادثات سرية بينهما يكون بداية لهذا التفاهم المنشود؛ خاصة مع وجود تخوف مشترك في الوقت الراهن لديهما وهو زيادة نفوذ القوى الإقليمية - وتحديدًا تركيا وإيران - في سوريا وبالتالي زيادة تأثيرهم أو مطالبهم في أية تسوية محتملة للصراع في سوريا.

ثانياً: مستقبل الترتيبات الأمريكية تجاه سوريا:

بعد استعراض أبعاد الوضع الراهن للسياسة الأمريكية في سوريا، ومصالحها الإستراتيجية في المنطقة، وأهدافها الأساسية في سوريا، وشبكة تحالفاتها فيها، فإن الولايات المتحدة يمكنها أن توجه ترتيباتها الأمنية والسياسية في سوريا تجاه أحد المسارين التاليين:

المسار الأول: تقسيم سوريا:

وهنا تختلف الآراء حول الكيفية الأنسب لتقسيم سوريا -بعد القضاء على التنظيمات الإرهابية الموجودة في سوريا - فهناك رأي بالتقسيم لثلاثة دول: أحدها للنظام وتقع في المناطق الممتدة بطول ساحل البحر الأبيض المتوسط والحدود اللبنانية عدا مناطق الشمال الشرقي. والثانية للأكراد في أقصى شمال شرق سوريا والقرى المحيطة بها في شمال مدينة حلب والتي تحيط الحدود التركية بها من الشمال والغرب. والثالثة للمعارضة المعتدلة في جنوب غرب سوريا.

وهناك رأي آخر بتقسيمها إلى منطقتين، الأولى: منطقة حكم ذاتي للأكراد في شمال شرق سوريا، والثانية: تشمل بقية سوريا على أن يكون فيها نظام حكم توافقي بين السوريين ويكون موالي أو على الأقل غير معارض للمصالح الأمريكية في سوريا أو في المنطقة ككل. وهذا التصور يعني إزاحة بشار الأسد من الحكم.

ووفقا لهذا المسار توجد ملاحظتين:

١. مقترح التقسيم لا يقتصر على التقسيم لدول قومية كاملة السيادة، ممكن أن يعني مناطق حكم ذاتي في إطار دولة كونفيدرالية.
٢. مقترح التقسيم يقتضي تحقيق انتصار واضح لأحد أطراف الصراع داخل سوريا واختلال توازن القوى فيه. وبالطبع هذا المقترح الأمريكي للتقسيم يتوافق مع المصالح الأمريكية؛ ومن ثم فإن المقترح لتقسيم سوريا على أسس طائفية لسنة وشيعة يعمق من نفوذ إيران في المنطقة وهذا لا يتوافق مع المصالح الأمريكية في سوريا، ربما هذا على خلاف مصالحها في العراق.

المسار الثاني: التسوية السياسية للصراع في سوريا:

مفتاح التسوية الفعلية ليس بين الطرفين المباشرين للصراع في سوريا نظام الأسد والمعارضة، ولكنه بين القوى الدولية (روسيا ثم الولايات المتحدة) والإقليمية (تركيا ثم إيران) الفاعلة فيه. وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن التفاهم مع روسيا قد يكون هو الأقرب للواقع الراهن، وقدرة أي منهما على التعاطي مع مطالب هاتين القوتين الإقليميتين سيزيد من قدرتها النسبية، رغم وجود نقطة خلافية جوهرية وهي بقاء نظام بشار الأسد، وفي هذا الشأن هناك معضلة أمام الإدارة الأمريكية الراهنة فقد أعلن ممثلها أن الولايات المتحدة تهتم بالقضاء على التنظيمات الإرهابية في سوريا أكثر من بقاء النظام أو رحيله، لكن دول الخليج - ما عدا قطر - التي وثقت علاقاتها مع إدارة ترامب بجملة من الاتفاقيات ترى أن رحيل النظام ضرورة لتسوية الأوضاع في سوريا وتعتمد على الولايات المتحدة حليفها الدولي في تحقيق هذا الأمر.

والولايات المتحدة الأمريكية لكي تزيد من أوراقها التفاوضية والتساومية مع روسيا بشأن سوريا عليها أن تقوم بأمرين:

١. زيادة وجودها الفعلي على الأرض في سوريا بقواتها الذاتية أو بزيادة قوة حلفائها الداخليين (الأكراد والمعارضة المعتدلة)، وهذا هو ما تحاول فعله حاليا.
٢. احتواء تركيا بتطلعاتها القوية في سوريا وتقريب المسافات بينها وبين الأكراد، وبعبارة أخرى طمأنتها من أن أكراد سوريا لن يؤثر على أكراد تركيا، وفي نفس الوقت يصعب على تركيا إقناع الولايات المتحدة بحجب دعمها للأكراد!! وهذا الإجراء يبدو أنه من الصعب الوصول لنقطة تفاهم بين الدولتين بشأنه إلى حين انتهاء العمليات الراهنة في الرقة.

وليس بعيدا عن هذا قيام الولايات المتحدة بالضغط على روسيا بملفات أخرى غير سوريا مثل موضوع العقوبات الغربية على روسيا أو الشراكة في المشروعات المرتبطة بالطاقة، وإن كانت هذه الضغوط قد لا تكون مجدية أمام قوة المصالح الروسية في سوريا.

لكن ما يجب التأكيد عليه أن أي من المسارين المحتملين للترتيبات الأمنية والسياسية الأمريكية تجاه سوريا يتطلبان مزيدا من الوقت لكي تتمكن الولايات المتحدة من الدفع إليهما؛ من أجل إعادة ترتيب الأوضاع داخل الصراع السوري بما يزيد من قدرتها على تحقيق رؤيتها من خلال أي من المسارين بما يضمن مصالحها وأهدافها هناك. بعبارة أخرى فإن استمرار الصراع في سوريا في الأمد القريب هو الترتيب اللازم من وجهة النظر الأمريكية لحين ترتب الأوضاع بما يلاءم تحقيق أي من هذين المسارين. وتتفق الآراء أن الولايات المتحدة إذا ما أرادت تحقيق أهدافها في سوريا فعليها أن تزيد من انخراطها فيها ولا تتراجع.

أهم المصادر التي تم الاعتماد عليها:

١. Stephen M. Walt, "Making the Middle East Worse, Trump-Style", JUNE ٩, ٢٠١٧.
https://foreignpolicy.com/٢٠١٧/٠٦/٠٩/making-the-middle-east-worse-trump-style-saudi-arabia-gatar-iran-israel/?utm_source=Sailthru&utm_medium=email&utm_campaign=New%20Campaign&utm_term
٢. Half-Measures in Syria: The United States needs to go big or go home, February ١٥, ٢٠١٧.
<https://www.csis.org/analysis/half-measures-syria>
٣. A. Trevor Thrall, "Why More Military Action in Syria is (still) A Bad Idea", April ٢١, ٢٠١٧.
<http://www.cato.org/publications/commentary/why-more-military-action-syria-still-bad-idea>
٤. Thinking Strategically About U.S. Policy on Syria, April ٢١, ٢٠١٧.
<http://www.newsdeeply.com/syria/community/٢٠١٧/٠٤/٢١/thinking-strategically-about-u-s-policy-on-syria>
٥. What's Trump's Plan for Syria? Five Different Policies in two Weeks, April ١١, ٢٠١٧.
<http://www.theguardian.com/us-news/٢٠١٧/apr/١١/donld-trump-syria-bashar-al-assad-isis>
٦. Fabrice Balanche, "Two Potential Safe Zones in Northern Syria", February ٢٤, ٢٠١٦.
<http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/two-potential-safe-zones-in-northern-syria>
٧. Danielle Pletka, "The Questions Trump needs to Answer after Syrian Strike", CNN, April ٧, ٢٠١٧.
<http://www.edition.cnn.com/٢٠١٧/٠٤/٠٧/opinions/trump-military-attack-syria-questions-pletka/>
٨. Genevieve Casagrande, "Syria Strike Opens Doors for US Strategy, The Institute of the study of War, April ٨, ٢٠١٧.

<http://www.understandingwar.org/background/syria-strike-opens-doors-us-strategy>

٩. https://arabic.rt.com/middle_east/٨٨٢٩.٤-D٩/٨٥/D٨/AD%D٨/AY/D٨/AF%D٨/AB%D٨/AY/D٨/AA-%D٨/B١/D٩/٨٨/D٨/B٣/D٩/٨A%D٨/A٩-%D٨/A٣/D٩/٨٥/D٨/B١/D٩/٨A%D٨/٨٣/D٩/٨A%D٨/A٩-%D٨/B٣/D٨/B١/D٩/٨A%D٨/A٩-%D٨/AD%D٩/٨٨/D٩/٨٤-%D٨/B٣/D٩/٨٨/D٨/B١/D٩/٨A%D٨/AY/#
١٠. <https://arabic.rt.com/russia/٨٦٥٩٣٧>
١١. Tamara Cofman Wittes and Ilan Goldenberg, "How Trump's black and white world view met reality in the Middle East" Thursday, June ١٥, ٢٠١٧.
١٢. https://www.brookings.edu/blog/markaz/٢٠١٧/٠٦/١٥/how-trumps-black-and-white-world-view-met-reality-in-the-middle-east/?utm_campaign=Brookings%٢.Brief&utm_source=hs_email&utm_medium=email&utm_content=٥٣٢٣٩٦٥٢

الترتيبات الأمنية والسياسية الأمريكية تجاه الخليج واليمن والعراق

د. معتر سلامة

رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية ومدير برنامج الخليج العربي
بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

" الترتيبات الأمنية والسياسية الأمريكية
تجاه الخليج واليمن والعراق "

د. معتر سلامة*

على الرغم من أن المستجد الاستراتيجي الأساسي خلال فترتي الرئيس الأمريكي باراك أوباما (٢٠٠٩ - ٢٠١٦) -فيما يتعلق بالمنطقة- كان هو الرسالة التي جرى التأكيد عليها دائما، وهي الاستدارة شرقا وتقليص الالتزامات الأمريكية إزاء منطقة الخليج، إلا أن هذه الرؤية أو الاستراتيجية في طريقها للتغيير في ظل إدارة دونالد ترامب، التي تتجه إلى عكس تفكير الإدارة السابقة، ونحو مزيد من الانخراط في شؤون الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، حيث قامت الإدارة الجديدة بإعادة الاستدارة على ما كانت تخطط له الإدارة السابقة، وهي عملية كانت مطلوبة من الجانب الخليجي.

أولاً: كيف تفكر إدارة ترامب في الخليج؟

* رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية ومدير برنامج الخليج العربي بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

على الرغم من أن إدارة الرئيس ترامب لم تطرح بعد رؤيتها للشرق الأوسط وللعالم في استراتيجية جديدة للأمن القومي، إلا أنه من خلال استطلاع المؤشرات الأولية يتضح أن هناك رغبة من جانب الإدارة في تجاوز ما لحق بالعلاقات الأمريكية الخليجية من أضرار خلال فترة حكم أوباما، يساعد على ذلك أن الرئيس ترامب أتى إلى البيت الأبيض من خلفية كونه رجل أعمال وله أنشطة تجارية واسعة وعلاقات قوية بأنشطة المال والأعمال في منطقة الخليج، وهو أمر يجعله أكثر قرباً من المنطقة التي تتحرك فيها كميات هائلة من مشروعات الاستثمار وإدارة الثروة؛ فللرئيس ترامب علاقات ومشروعات في دول الخليج، بل له علاقة خاصة بأشخاص ورجال أعمال خليجيين تربطهم به مشروعات مشتركة، وجزء من ثروته راكمها من جراء أنشطته المالية بالمنطقة.

ويدرك الرئيس ترامب مستوى ما بلغته المنطقة من تطور ونشاط اقتصادي، وفي كثير من تصريحاته وكلماته ولقاءاته التليفزيونية خلال المعركة الانتخابية، أشار إلى ما يفيد بإعجابه حد الانهيار بالمدن والعواصم والبنوك والمطارات الخليجية التي وفقاً له أصبحت أكثر تطوراً من المطارات الأمريكية نفسها، وقد أشار بشكل خاص إلى دبي التي أصبحت مركزاً مالياً عالمياً كبيراً. وهذه المعرفة الشخصية اختصرت الكثير من الوقت الذي كان مطلوباً لتعريفه بالمنطقة واحتياجاتها. وقد مكّنه ذلك من الاعتماد على هذا النوع من الدبلوماسية (دبلوماسية الاقتراب الشخصي) على نحو كثيف، وهذا النوع من العلاقات هو طريقة ذكية في التواصل وتحقيق الأهداف.

كون الرئيس ترامب رجل أعمال، جعله يثمن مصلحة بلاده فيما يدر عليها عائداً مادياً، دون التأثير بتسييس التوجهات؛ فلا تنطلق إدارته من حزمة مبادئ ورؤى وفلسفة تريد تصديرها إلى العالم أو إلى منطقة الشرق الأوسط، على غرار إدارة أوباما التي سعت إلى التمكين لأجندة التغيير في المنطقة بإسقاط الحكومات القائمة وإحلالها بأنظمة مما أسمتهم بالإسلاميين المعتدلين وخصوصاً الإخوان المسلمين. إدارة ترامب -من هذه الزاوية- عكس إدارة أوباما تماماً؛ فهي تركز على المصالح المادية، وليس على تصدير القيم ونمط الحياة الأمريكي. إدارة ترامب من هذه الناحية جمهورية محافظة تعمل على تعزيز أعمدة الاستقرار السياسي، وتترك الأوضاع الداخلية للدول، وهو ما يجعلها الاختيار المرجح لدول الخليج ذات الأنظمة المحافظة، من هذه الناحية تتأسس توجهات ترامب في السياسة الخارجية على الكسب والمصلحة المادية للولايات المتحدة، وهو مبدأ غير معقد ولا يطرح مشكلات لمن يملكون الثروة، وهي معادلة بسيطة تعامل معها صناع القرار في الخليج بشكل مماثل تماماً.

أما العامل الثاني، أو البعد الثاني، في رؤية إدارة ترامب لمنطقة الخليج، فهو اتساقها مع دوله الأساسية في النظرة إلى إيران؛ فقد عملت إدارة أوباما على الوصول بعلاقاتها مع الخليج إلى نقطة توازن بين دول مجلس التعاون والجمهورية الإيرانية تنزع الخصوصية عن العلاقة الأمريكية بطرف دون آخر، وبالنظر إلى أن العلاقات الإيرانية الأمريكية كانت المتغير الجديد عهد أوباما، فقد اكتسبت زخماً إضافياً، على نحو نظرت إليه دول مجلس التعاون على أنه تبديل للتحالفات، وعودة لمنح إيران دور شرطي بالمنطقة. ووفق وجهات نظر بعض دول مجلس التعاون، فقد كان الاتفاق النووي مع إيران في ٢٠١٥ أحد المؤشرات الأساسية على تبني إدارة أوباما رؤية غير متوازنة، حيث ضمنت المصالح الأمريكية ولم تعبأ بمصالح الشركاء في

دول المجلس. وعلى الرغم من أن إدارة ترامب لم تعلن تحللها من الاتفاق النووي، إلا أنها تأخذ وجهات نظر دول مجلس التعاون في الاعتبار، وعلى الأقل، فإنها أعادت تأكيد قيمة العامل النفسي في العلاقات، حيث ساد الشك الخليجي في مدى التزام إدارة أوباما بأمن الخليج، وهو الأمر الذي أعادت إدارة ترامب طرحه بشكل حقق مصداقية واكتسب ثقة الجانب الخليجي.

ولقد جاءت القمة الخليجية الإسلامية الأمريكية في الرياض في مايو ٢٠١٧ لتكثل الأهداف الخليجية، والسعودية الإماراتية تحديداً، في بناء شراكة كبرى مع الولايات المتحدة، يمكن أن تؤسس لإجراءات وترتيبات أمن تدوم لعقود جديدة، وكانت العلاقات السعودية الأمريكية تحتاج لمثل هذه الشراكة بعد مرور ٧٠ عاماً على تدشين الشراكة الاستراتيجية منذ اجتماع الملك عبد العزيز آل سعود بالرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت على متن الطرد كوينسي في البحرية المرة بقناة السويس عام ١٩٤٥. فلقد شهدت القمة الخليجية الإسلامية الأمريكية في مايو ٢٠١٧ توقيع الرؤية الاستراتيجية المشتركة بين السعودية والولايات المتحدة، إلى جانب اتفاقيات وصفقات استثمارية في مجالات الدفاع والتجارة والطاقة والبتروكيماويات، تتراوح قيمتها بين ٢٨٠ وما يتجاوز ٤٠٠ مليار دولار، وهو مبلغ كفيلاً بتعزيز العلاقات الثنائية لسنوات مقبلة. وكان جوهر الشراكة الجديدة هو التوافق حول إيران والإرهاب. ووفقاً للرؤية الاستراتيجية "تشارك الدولتان في رغبتهما في التصدي لتهديدات مصالح أمنهما المشتركة، وإيجاد هيكل أمني إقليمي موحد وقوي لأمر بالغ الضرورة لتعاون الدولتين، وتكريس البلدين نفسيهما لتعزيز شراكتهما الاستراتيجية للقرن الحادي والعشرين، وإطلاق مبادرات لمكافحة خطاب التطرف وتعطيل تمويل الإرهاب وتعزيز التعاون الدفاعي"، وهو ما يعني التأسيس لشراكة استراتيجية في نظام أمني جديد في الخليج وترتيبات للأمن في المنطقة برمتها.

لقد برزت مواقف متشددة نحو إيران من جانب الرئيس الأمريكي وإدارته قبل القمة الخليجية الأمريكية، وبإضافة ذلك إلى التوافقات التي حققها القمة، فإن ذلك يشير إلى أن سنوات إدارة ترامب سوف تركز على مواجهة التمدد الإيراني في المنطقة، صحيح أن الإدارة لم تعلن حتى الآن استراتيجية محددة تجاه إيران، لكنها يبدو أنها استقرت على مواجهة التمددات الإيرانية الإقليمية على نحو ينتهي إلى إحداث تغيير سلمي للنظام في الداخل، وذلك ما صرح به وزير الخارجية الأمريكية ريكس تيلرسون في جلسة استماع حول ميزانية وزارة الخارجية لعام ٢٠١٨ أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، حين قال، إن السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إيران تشتمل على تغيير النظام، وأنها ستكون مدفوعة بالاعتماد على "عناصر داخل إيران" لتحقيق انتقال سلمي للنظام^(١).

ولكن على الرغم من الموقف الأمريكي مع إيران الذي يبدو أنه سوف يتطور وفق تطور السلوك الإيراني، فإن هذا الموقف قد يتطور إلى أشكال عدائية في المستقبل، وسوف تزداد فرص المواجهات الإيرانية الأمريكية في الساحات العسكرية المختلفة في سوريا والعراق، وربما تتطور تالياً إلى ضربات داخل الأراضي الإيرانية، وعلى الأرجح أن تقتصر المواجهة الأمريكية

١ - تيلرسون يدعو إلى تغيير النظام في إيران. مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ١٨ يونيو ٢٠١٧.

مع إيران في ظل فترة ترامب على استراتيجية عسكرية تتركز حول مواجهة التمدد الإيراني في مختلف الساحات الإقليمية بالعراق وسوريا واليمن، وفي سياق ذلك قد يجري تنشيط شبكة العلاقات الأمريكية بقوى المعارضة الإيرانية المسلحة والسياسية بهدف إسقاط النظام. وبشكل عام، فإن ترتيبات الإدارة في منطقة الخليج، ستتركز بالأساس على دعم الحلفاء، وإيجاد قلائل وتوترات للأعداء، ومواجهات بحسب الحاجة مع جماعات الإرهاب أو لدعم جماعات معارضة سياسية ضد النظام الإيراني، على نحو يعزز الخيارات السياسية للمعارضين، ويؤكد الوجود الأمريكي ثانية على جبهات الخليج، وليس الانسحاب منه على نحو ما فعلت إدارة أوباما.

مع ذلك، فقد تبرز مستجدات استراتيجية أمام إدارة ترامب تقيد سلوكها في منطقة الشرق الأوسط وتحول تركيزها تماما؛ ففي الأغلب تأتي مردودات البيئات الإقليمية لتغير من رؤى واستراتيجيات الإدارات الأمريكية وتدفع بها نحو وجهات جديدة تماما، ومن ثم يمكن تصور سيناريوهات غير متوقعة في منطقة الخليج تقلب تفكير الإدارة. وعلى سبيل المثال، فقد تبنت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش (٢٠٠١ - ٢٠٠٩) منهج التغيير القسري للنظامين في أفغانستان والعراق بعد أحداث ١١ سبتمبر، وتمكنت فعليا من إسقاط نظام طالبان ٢٠٠١ ونظام صدام حسين في ٢٠٠٣، مع ذلك فقد انتهت فترتي إدارة بوش وفترتي إدارة أوباما ولا زالت الأوضاع في الدولتين بالغتي التأثير في التوجهات الاستراتيجية للولايات المتحدة وتمثلان عبئا على صانع القرار الأمريكي. وبالمثل، فإن إدارة أوباما التي أمضت سنوات وجودها في العمل الدؤوب على مشروع التغيير في الشرق الأوسط، لم تنته فترتها الثماني سنوات قبل أن ترى فشل رهاناتها على التغيير وعلى تيار الإسلام السياسي، ولم تشهد المنطقة نموذجا واحدا على استقرار الحكم للإسلاميين تحت الإدارة الجيدة والحكم الرشيد. ومن ثم ستظل هناك قيود على قدرة أي إدارة في إحداث التغيير المطلوب، وفي النهاية فإن حصاد السياسات والسلوكيات قد يأتي بتكاليف تفوق المكاسب التي سعت لأجل تحقيقها.

ثانياً: أزمة قطر والصفقة الأمريكية السعودية:

تعتبر الأزمة الخليجية المصرية مع قطر، والتي تفجرت مع إعلان مصر والسعودية والإمارات والبحرين حزمة من الإجراءات العقابية ضد الدولة القطرية في يونيو ٢٠١٧، مؤشرا كاشفا على نوعية الشراكة الأمريكية الخليجية خلال فترة الرئيس دونالد ترامب. ووفقا لموقف الإدارة في هذه الأزمة يمكن معرفة حدود قدرتها على تنفيذ الاتفاقيات التي وقعها مع السعودية. وعلى الرغم من التراوح في الموقف الأمريكي من الأزمة، وبروز مواقف متباينة من جانب وزارتي الخارجية والدفاع والاستخبارات تختلف عن الموقف الرسمي الذي يعلنه الرئيس دونالد ترامب، إلا أنه على الأرجح أن تتطور خيارات الإدارة مع تطور الأزمة، وسوف يساعدها على ذلك طبيعة التوجهات القطرية.

ويصعب التحقق من طبيعة الرسالة الأمريكية إلى قطر في سياق الأزمة، لأنه من المؤكد وجود قناة (دبلوماسية واستخباراتية) أمريكية مع قطر، لا يبدو من سلوك الدوحة-أنها قاطعة إزاء اقتراب قطر من إيران وتركيا. وإذا افترضنا وجود قناة من هذا القبيل، فإنه من الصعب التحقق من مضمون الرسائل التي تبعث بها إلى قطر وأهدافها منها، وما إن كانت تهدف إلى استثمار الخلاف ودفع قطر إلى مزيد من التباين مع الموقف السعودي، لأنه على الأرجح أن هناك وجهات نظر داخل الإدارة لا تزال مؤمنة بدور تلعبه قطر، ولا شك في أن البعض داخل الإدارة سيعزو جانباً من الصفقات والاتفاقيات المربحة التي عقدت مع المملكة إلى دور قطر وقناة الجزيرة اللتين تمثلان عنصر ضغط على صانع القرار الخليجي، كما أنه من المرجح أيضاً أن يكون من بين وجهات النظر التي تتردد داخل الإدارة أنه إذا كانت الولايات المتحدة قد خرجت بصفقات مع المملكة فإنها من الممكن -في سياق الأزمة الضاغطة على قطر- إبرام صفقات سلاح مناظرة معها (وهو ما تم فعلياً)، بحيث تبقى الولايات المتحدة عامل موازن في الهاجس الأمني لكل بلد تجاه الآخر داخل منظومة مجلس التعاون الخليجي، وهو أمر يمكنه أن يفتح العقل السياسي الأمريكي على قيمة الخلافات داخل المجلس الخليجي نفسه.

ومن خلال ذلك يتصور أن تسعى المؤسسات الاستخباراتية والدفاعية الأمريكية إلى كبح التصورات الخاصة بالرئيس في ضوء تقدير مؤسسي استراتيجي للمصالح لا يرى أن حسم الخلاف أو الاصطفاف الأمريكي المطلق مع المملكة والإمارات والبحرين في خلافها مع قطر، هو الموقف الأصوب، وإنما إبقاء الموقف الراهن أطول فترة ممكنة، وذلك يمكن من استمرار ابتزاز الموقف الخليجي على الطرفين، ويدخل أطراف الخلاف في مساحة جديدة لا تلتزم فيها الولايات المتحدة بمواقف محددة إزاء أي منهما، ويستند ذلك على أساس تفكير بكبح التطرف في المواقف وتأجيل أي التزامات أمريكية بخصوص مواجهة أشمل مع إيران. ويعني ذلك استمرار معادلات أمن الخليج القائمة على تعزيز الهاجس الأمنية لدى دول مجلس التعاون، وإمرار الصفقات الأمريكية دون تحمل أعباء أو تكاليف.

ومن المؤكد أن الأزمة الخليجية المصرية مع قطر سوف تترك بصماتها على مستقبل مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يعني أن الولايات المتحدة من الآن وصاعداً لن تتعامل مع مجلس التعاون ككتلة واحدة، وإنما ستسعى إلى إرضاء أطراف مختلفة، فلن تساند قطر في توجيهها لتعزيز العلاقات بإيران على النحو الذي يمثل تهديداً للسعودية أو الإمارات، كما أنها لن تفرط في الدوحة على النحو الذي يغري السعودية أو الإمارات بتعزيز البحث في خيار داخلي من الأسرة القطرية كبديل للأمير تميم. ويعني ذلك أن جزءاً من دور الولايات المتحدة من الآن وصاعداً سوف يتمثل في حماية الأمن داخل منظومة مجلس التعاون الخليجي، وليس في مواجهة إيران. لذلك فعلاوة على أن البيئة الدولية والإقليمية ستكون مؤثرة في التغيير في الاستراتيجية الأمريكية فإن المؤسسات الأمريكية نفسها ستكون كاجبا أساسياً لتوجهات الرئيس ترامب وستسعى للحد من تأثيره عملياً واستراتيجياً.

وإذا تصورنا استمرار الموقف الأمريكي الراهن من الأزمة مع قطر لفترة أطول، فإن هذا يعني بقاء النظام القطري وتعزيز علاقاته وشركائه مع المؤسسات الدفاعية والاستخباراتية الأمريكية، وقد عقدت قطر في ذروة الأزمة صفقة طائرات مع البنتاجون اشترت بمقتضاها مقناتلات من طراز إف ١٥ بقيمة بلغت ١٢ مليار دولار، وفي الوقت نفسه تستمر قطر في

تعزيز علاقاتها العسكرية مع تركيا وتفعيل اتفاقية القاعدة العسكرية التركية داخل قطر، وتوجهاتها الانفتاحية على إيران، وهو ما يعني عدم إمكان عودة الأوضاع في مجلس التعاون الخليجي إلى حالتها، وبقاء التوجهات الخاصة للنظام القطري.

وعلى الأرجح أن تؤدي الاتفاقيات الأمريكية السعودية إلى انخراط الولايات المتحدة ولفترة ممتدة في ترتيبات الأمن بالمنطقة، حيث تقيم الاتفاقيات السعودية الأمريكية شركات أمريكية متنوعة مع مختلف قطاعات المستقبل السعودي، وفي مجال السلاح، تبلغ قيمة الصفقات ١١٠ مليار دولار، وهو ما يعني انخراط أمريكي في ترتيبات الأمن الإقليمية على مدى سنوات، سواء في تصنيع السلاح والتدريب عليه، وهذا التوجه الأمريكي سوف يكون في سياق ترتيب أشمل للمنطقة في سياق مواجهة الإرهاب والمواجهة مع إيران، والترتيب لنظام إقليمي جديد، قد ينتهي إلى نقل مركز الثقل الجيوسياسي الإقليمي من منطقة الخليج إلى منطقة البحر الاحمر، حيث يتأسس المثلث الجديد الضابط للنظام العربي، وفي سياق توجهات قطر وتركيا وإيران وجماعات الإخوان المسلمين عامة، قد يتطور الأمر إلى حد تشكيل محورين في المنطقة، أحدهما راديكالي داعم لحركات التغيير ومعادي للدولة الوطنية، والآخر هو محور الاعتدال الجديد، وهو المحور القائم على ترسيخ الدولة الوطنية من خلال شركات أمنية متعددة عربية وإقليمية وأمريكية.

وبشكل عام، فإن الخيط الناظم للترتيبات الأمنية الأمريكية في مواجهة الإرهاب وإدارة المواجهة مع إيران في عهد ترامب سوف يحكمها المصلحة الأمريكية؛ فلن تقدم الولايات المتحدة على ترتيب أممي أو عسكري في المنطقة، إلا إذا توافق مع المصالح الخاصة للولايات المتحدة، وإلى حد كبير فإن مواقف إدارة ترامب في مواجهة الإرهاب سوف تتوسط المساحة ما بين توجهات إدارة بوش (٢٠٠١ - ٢٠٠٩) وتوجهات إدارة أوباما (٢٠٠٩ - ٢٠١٦)، فلن تدخل في مواجهة أشمل مع قوى وفصائل الإرهاب بشكل يستثير تلك القوى بعد سنوات من التسكين، تمكنت خلالها الولايات المتحدة من حماية أراضيها منذ ٢٠٠١، ويعني ذلك أن المواجهة الأمريكية مع الإرهاب سوف تستمر في الخارج من خلال قيادة تكتلات دولية وإقليمية، وليس من خلال الانخراط المباشر الكثيف للجيش الأمريكي. ولكن بشكل عام، تميل إدارة ترامب إلى تعزيز القدرة الأمريكية على الحركة والانتشار العسكري وإعادة الإمساك بمفاتيح النفوذ في القرار الدولي. ويجعل الموقف المعلن للإدارة من الإرهاب في سياق صفقة القرن مفهومها له يتطابق إلى حد كبير ورؤى التحالف المركزي العربي الجديد المكون من مصر والسعودية والإمارات والبحرين، مما يعني أنه بغض النظر عن قدرات الإدارة على قيادة المواجهة مع الإرهاب ماديا وعسكريا، فإن موقفها يشكل سندا سياسيا واستخباراتيا قويا لهذا التحالف، على نحو يمكنه من الاستمرار في مجهوداته ضد الإرهاب وفق رؤية واستراتيجية خاصة.

ثالثاً: إدارة ترامب والازمة في اليمن:

لا يزال موقف إدارة ترامب بشأن اليمن في اليمن يتعامل بنهج إدارة أوباما؛ حيث يسيطر الموقف من الإرهاب وتنظيم القاعدة على نوع السلوك ومستوى الانخراط الأمريكي، ويقتصر النشاط العسكري للولايات المتحدة في اليمن حتى الآن على عمليات مكافحة الإرهاب ضد الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة، إلى جانب دعم استخباراتي ولوجستي محدود

لجهود لدول الخليج في حرب عاصفة الحزم. مع ذلك تبقى ساحة اليمن أسهل الجبهات التي يمكن أن تعزز الشراكة الأمريكية السعودية خلال فترة ترامب، وتؤكد مصداقية التحالف الاستراتيجي الناشئ بين الولايات المتحدة والمملكة؛ فإذا تمكنت الإدارة من مساعدة المملكة على ترجيح كفتها العسكرية بما يسهم في إقناع الحوثيين وأنصار علي صالح على قبول التسوية، فمن شأن ذلك أن يعزز الشراكة، وعلى الأرجح أن ذلك جزءاً من تفكير إدارة ترامب، بالنظر إلى قلة تكلفته كخيار سياسي وعسكري، مقارنة بالجبهات الأخرى.

وفي سياق تطور تفكير إدارة ترامب، فإنه ليس مستبعداً أن تصبح اليمن ساحة أساسية في المواجهة مع الجمهورية الإيرانية؛ ولذلك لم يكن غريباً ما أوردته دورية «فورين بوليسي» الأمريكية بأن إدارة الرئيس ترامب بدأت خطوات تصعيدية ضد ميليشيات «الحوثيين» المدعومة من إيران، كجزء من خطة أوسع لمواجهة طهران عبر استهداف حلفائها، حيث يرى مساعدو ترامب أن اليمن "ساحة مهمة لإظهار تصميم الولايات المتحدة في مواجهة إيران، ولتغيير ما يعتبرون أنه فشل إدارة باراك أوباما في التصدي لتنامي القوة الإيرانية في المنطقة"^(٢). وفي سياق ذلك طالب وزير الدفاع الأمريكي جيم ماتيس البيت الأبيض برفع القيود المفروضة منذ عهد الرئيس السابق على دعم الجيش الأمريكي لدول الخليج في حرب اليمن، مشيراً إلى أن دعماً أمريكياً محدوداً لعمليات اليمن التي تشنها السعودية والإمارات، والتي تتضمن عمليات لاستعادة ميناء الحديدة الذي يطل على البحر الأحمر، من شأنه أن يساعد في التصدي لـ"تهديد مشترك"^(٣).

وتشير التقديرات إلى زيادة عدد الضربات الأمريكية في اليمن في عهد ترامب، حتى أنها بلغت في شهر واحد حجم ما بلغته الضربات الأمريكية في عهد أوباما في عام كامل، فمنذ نهاية فبراير ٢٠١٧ وحتى بداية أبريل، شنت الولايات المتحدة غارات جوية على اليمن بدرجة أكبر من إجمالي عدد الغارات التي تم شنّها على مدار أي عام مضى. وطبقاً للمتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية فقد بلغ عدد الغارات التي شنتها الولايات المتحدة على اليمن خلال هذه الفترة التي تبلغ حوالي شهر ٧٠ غارة، بينما لم يتجاوز إجمالي عدد الغارات التي شنتها الولايات المتحدة على مدار أي عام مضى ٤٠ غارة، كما أظهرت أرقام مكتب الصحافة الاستقصائية عدداً مشابهاً بالنسبة للضربات التي نفذتها طائرات بدون طيار، ومنح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب البنتاغون مزيداً من الاستقلالية في تنفيذ مهمات في اليمن^(٤). ومع ذلك فإن العمليات الأمريكية في اليمن لم تتجاوز حتى الآن نوعية وطبيعة العمليات في عهد أوباما، ولم تؤثر في المعادلة الكلية للحرب.

وعلى الأرجح أن يتوقف مقدار الانخراط الأمريكي في اليمن على مدى حدة الصراع مستقبلاً، ومؤشرات التدخل الإيراني. مع ذلك فلا يرجح أن تتدخل إدارة ترامب عسكرياً بشكل شامل بما يقلب موازين القوى لمصلحة المملكة، لكن السعودية ستلقى دعماً سياسياً ولوجستياً أكثر مما كان في ظل إدارة أوباما، كما ستعمل إدارة ترامب على إحكام الحصار البحري على إيران تجاه شواطئ اليمن، وستسعى لحل سياسي فيه على نحو يجنبها التكاليف والخسائر. وذلك يتسق مع قول

^٢ - «فورين بوليسي»: اليمن ساحة المواجهة الأولى بين ترامب وإيران، صحيفة الحياة، ٤ فبراير ٢٠١٧.

^٣ - «واشنطن بوست»: إدارة «ترامب» تدرس تعزيز التواجد العسكري في اليمن، المصري اليوم، ٢٠١٧-٠٣-٢٧.

^٤ - موقع سي إن إن العربي، ٠٥ إبريل ٢٠١٧. <https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/04/05/yemen-strikes-us-involvement>.

الرئيس الأمريكي خلال حملته الانتخابية بأن بلاده يجب ان تكون بعيدة عن الصراع في اليمن، لأنه لا يمثل خطراً مباشراً عليها. مع ذلك فإن الترتيبات الأمريكية مع المملكة بمقتضى الشراكة الاستراتيجية الجديدة سوف تجعل اليمن محط اهتمام أمريكي في السنوات المقبلة، بالنظر إلى اقترابه من منطقة تركز جيوسياسي إقليمي ودولي بالغة الأهمية في محيط البحر الأحمر والمحيط الهندي وخليج عدن وبحر العرب، وفي منطقة تحول استراتيجي وتجمع مصالح دولية كبرى ستنشأ على ضفاف البحر الأحمر وحول محيط قناة السويس.

رابعاً: الإدارة والوضع في العراق:

لن تختلف الترتيبات الأمنية والسياسية لإدارة الرئيس دونالد ترامب في العراق كثيراً عنها في اليمن. وسوف تركز إدارة ترامب على مواجهة المد الإيراني ومعادلة النفوذ الروسي في سوريا، والوجود في منطقة تغيير جيوسياسي كبير بين سوريا والعراق، وهي مساحة بالغة الأهمية من ناحية تأثيرها المستقبلي كمرتكز للصراعات والمصالح الدولية والإقليمية الكبرى. وسوف تتمثل الميزة الاستراتيجية لهذه المنطقة في أنها ستكون مفتاحاً للصراع والتغيير الجيوسياسي الإقليمي، ومن ثم لا يمكن للولايات المتحدة أن تكون بعيدة عنها. وعلى خلاف إدارة أوباما التي كانت عازفة عن الانخراط العسكري في صراعات المنطقة، فإن إدارة ترامب تعمل على استعادة نفوذها وحصتها في المناطق التي سبقها إليها الروس والأتراك والإيرانيين.

وهذه المنطقة (على جانبي العراق وسوريا) تجمع القضيتين الأساسيتين اللتين تتأسس عليهما صفقة القرن السعودية الأمريكية، وهما إيران والإرهاب، وباعتبار هذه المنطقة مركز التحولات في الخريطة الجيوسياسية للإرهاب ومركز التأسيس للمدار والفلك الإيراني المذهبي فإن الوجود الأمريكي بها يختصر مواجهات متعددة مع مراكز وشبكات عديدة لإيران والإرهاب في مساحات وفضاءات متسعة، ومن ثم ستحرص الولايات المتحدة عهد ترامب على الوجود فيها. وتكشف تصريحات الرئيس ترامب خلال حملته الانتخابية عن نظريته للعراق من منظور المصالح والأخطار؛ حيث تحدث عن ثروة النفط العراقية على نحو يشير إلى أن لديه أطماع فيها^(٥)، وأكد أن "العراق أصبح مرتعاً للإرهاب.. وأن الدولة (العراقية) أصبحت بمثابة جامعة "هارفارد" العريقة للإرهاب".

وتشير تصريحات الرئيس الأمريكي إلى إحساسه بالخسارة التي لحقت ببلاده من جراء سياسة إيران في العراق، وهو ما يؤكد قوله في فبراير ٢٠١٧ أن إيران تبتلع المزيد من العراق بعد إهدار أمريكا ٣ تريليون دولار، وأشار إلى أن الولايات المتحدة أنفقت أكثر من ستة تريليونات دولار على منطقة الشرق الأوسط، وبدون أي نتائج تذكر. ويشير ذلك إلى اتجاه إدارة ترامب إلى استعادة وضعيتها في العراق، والاستفادة بأثر رجعي من عملية تحريره، سواء فيما يتعلق بالمنافع الاقتصادية أو تقليص النفوذ الإيراني فيه وضرب شبكات الإرهاب، ولذلك لم يكن غريباً قرار إدارة ترامب حذف اسم العراق من قائمة

٥ - من بين التبريرات التي قدمها ترامب في أكثر من مناسبة للاستيلاء على نفط العراق: أولاً: تصريحه بأن الولايات المتحدة لو كانت سيطرت على نفط العراق قبل الانسحاب في ٢٠١١، فإن تنظيم داعش ما كان لينشأ، خاصة أن النفط في شمالي العراق كان يمثل المصدر الأساسي لدخله وموارده. ثانياً: أشارت فورين بوليسي إلى أن نية ترامب هي نهب نفط العراق والسيطرة عليه باعتباره مكافأة شرعية، نظير الإطاحة بنظام صدام حسين واسقاط النظام الحاكم في العراق. ثالثاً: سبق لترامب أن صرح بأنه عندما كانت تندلع حرب في قديم الزمان، فإن الغنائم تعود للمتصير. وكان الرئيس ترامب قد قال "كان علينا أخذ النفط" عن غزو العراق في ٢٠٠٣. انظر: علي عجيل منهل، تركيز ترامب المرشح الرئاسي الأمريكي على ضرورة الاستيلاء على نفط العراق، الحوار المتمدن، ٢٠١٦/١٠/١٧. <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=٥٣٤٩٣٦&r=٠&cid=٠&u=&i=٠&q>

الدول الواردة في الأمر التنفيذي الأول الصادر في ٢٧ يناير ٢٠١٧، بشأن حظر السفر، الذي شمل ٧ دول ذات غالبية سكانية مسلمة من دخول الولايات المتحدة، وهو القرار الذي عزاه البعض إلى تخوف أمريكي من تنامي النفوذ الإيراني، حال منع العراقيين من دخول الولايات المتحدة ما يسهم في غياب التنسيق المشترك بين واشنطن وبغداد^(٦).

وخلال لقاء الرئيس ترامب برئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في مارس ٢٠١٧ اتفقا على ان تستمر الشراكة بين العراق والولايات المتحدة على المدى البعيد لاستئصال جذور الإرهاب في العراق ولتعزيز قوّة الدولة العراقية في المجال العسكري والمجالات المهمة الأخرى، بالتعاون مع الشركاء الـ ٦٨ من الدول الأعضاء في التحالف الدولي للقضاء على داعش"، وأكد البيان المشترك التزام الولايات المتحدة "بشراكة شاملة مع العراق تقوم على الاحترام المتبادل في ضوء اتفاقية الإطار الاستراتيجي العراقية-الأمريكية التي تحدد أطر التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية"، وأكد أنه "لا يمكن دحر الإرهاب بشكل كامل بالانتصار عسكريا فقط، اذ يتفق الرئيسان على ضرورة تعزيز الشراكة بين البلدين لتشمل المجالات السياسية والاقتصادية من خلال اتفاقية الإطار الاستراتيجي المشترك^(٧).

وبشكل عام، فإن إدارة ترامب تنظر إلى العراق كمحور مركزي في الحرب على الإرهاب، وكبلد للفرص لم تتمكن الولايات المتحدة من تعويض خسارتها الاقتصادية من جراء حربها فيه، وهو ما قد يقتضي التصادم مع إيران وبالقطع مع قوى الإرهاب وعلى رأسها داعش، وفي ضوء ذلك يصبح مفهوما أن يصدر الرئيس ترامب قرارا بمنح وزير الدفاع الأمريكي حق تحديد عدد الوحدات العسكرية الأمريكية في سوريا والعراق بنفسه، مما يشير إلى رغبة الرئيس في تجاوز العراقيل البيروقراطية أمام حرية القيادة العسكرية في نشر ما يلزم من قوات في البلدين، حيث لن يكون البنتاغون مضطرا إلى الحصول على موافقة الكونغرس لزيادة عدد الوحدات العسكرية، بل سيكون عليه فقط تقديم تقارير عن الأعمال المنجزة. وبحسب ذلك، ستحصل القيادة العسكرية بهذه المبادرة على "حرية مناورة كبيرة بشأن نقل الوحدات العسكرية إلى الأماكن التي يجب أن ترابط فيها"^(٨).

ويتسق التحرك الأمريكي نحو العراق مع التحرك السعودي، حيث تتجع المملكة إلى إعاقه استيعاب العراق عربيا، وهو ما يشير إليه كم ومستوى الزيارات والاتفاقيات السعودية العراقية في الأشهر الأخيرة. وخلال زيارة رئيس الوزراء العراقي للمملكة في ٢٠ يونيو ٢٠١٧ اتفق البلدان على أهمية تجفيف منابع الإرهاب وتمويله والإلتزام بالاتفاقيات والتعهدات التي تلزم الدول بذلك، كما اتفقا على تأسيس مجلس تنسيقي بينهما للارتقاء بالعلاقات إلى المستوى الاستراتيجي المأمول وفتح آفاق جديدة من التعاون في مختلف المجالات بما في ذلك السياسية والأمنية والاقتصادية والتنموية والتجارية والاستثمارية والسياحية والثقافية وتنشيط الشراكة بين القطاع الخاص في البلدين ومتابعة تنفيذ ما يتم إبرامه من اتفاقيات ومذكرات تفاهم لتحقيق الأهداف المشتركة.

٦ - عبدالجليل زيد المرهون، ما هي سياسة ترامب في العراق؟، صحيفة الرياض، ١١ نوفمبر ٢٠١٦.
٧ - ترامب يؤكد للعبادي التزام بلاده بشراكة شاملة مع العراق بضوء الاتفاقية الاستراتيجية، السومرية، ٢٠ مارس ٢٠١٧.
٨ - ترامب يوكل أمر سوريا والعراق إلى البنتاغون، نيزافيسيا غازيتا، ٣٠ / ٤ / ٢٠١٧.

الترتيبات الامريكية الجديدة تجاه المفاوضات العربية الإسرائيلية

إعداد: د. طارق فهمي

رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية بالمركز القومي لدراسات الشرق
الأوسط

" الترتيبات الامريكية الجديدة تجاه

المفاوضات العربية الإسرائيلية"

د. طارق فهمي^١

تقديم:

تعاملت

الإدارة الامريكية

في إطار ادارتها لاشكالية الصراع العربي الإسرائيلي علي أنه صراع طويل وممتد ومعقد ، وأنه يحتاج إلي آليات جديدة للدعم ، والتحرك وأنه يتجاوز الحلول التقليدية القديمة التي انغمست فيها الإدارات السابقة التي فشلت في التوصل لأفق سياسي حقيقي يبدأ من خلالها الشروع قدما في اتفاق ثابت و متماسك ومتراضي عنه من قبل كل الأطراف ، وهو ما جعل الإدارة

^١ رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

(١) <http://www.al-monitor.com/pulse/home.html>

الأمريكية تبدأ عهداً بالتأكيد علي أنها لن تدخل مباشرة إلي واقع الصراع وأنها ستتعامل من بعد ، من خلال دفع الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي لتكشف مسار ثنائي مباشر، ودون ضغط من قبل الجانب الأمريكي الذي يقتصر دوره فقط علي إدارة التفاوض، وجمع الأطراف بدون ضغط أو إملاء سياسات أو توجهات من أي نوع، ومن خلال رؤية تقوم علي إتباع استراتيجية الحل المباشر بدون مرجعيات أو ثوابت أو تأكيدات أو ضمانات، وهو ما دفع الجانب العربي عامة والفلسطيني خاصة للتساؤل حول أسس ومنطلقات الحركة الأمريكية الجديدة التي ستجري في المنطقة وعلي رأسها التعامل مع إشكالية الصراع العربي الإسرائيلي خاصة مع الارهاصات الأولية التي أبدتها الادارة الأمريكية من خلال تصريحات مباشرة في اختصار الصراع التاريخي في قضايا تتعلق باطار التفاوض وأطرافه ومرجعياته والقضايا التي سيتم التعامل معها ، والتي تتجاوز ملفات الصراع العربي الإسرائيلي المعتادة، وعلي رأسها ملفات القدس وحق العودة واللجئين وحل الدولتين وغيرها من القضايا الشائكة التي قطع فيها الطرفان العربي والاسرائيلي جولات من التفاوض لسنوات طويلة دون التوصل لإطار ولو مبدئي للحل

أولاً : حدود التحركات الأمريكية

مع مرور الوقت بدا تحرك الادارة الأمريكية -ولاعتبارات تتعلق بالتوجهات الأمريكية العامة في الشرق الأوسط والتخوف من استمرار المشهد السياسي الراهن وإحتمالات انفلات الأوضاع في الأراضي العربية المحتلة من جانب والتخوف من دخول روسيا وفرنسا علي خط الصراع من جانب آخر ورغبة الولايات المتحدة في الإمساك بملف هام واستراتيجي وتاريخي في ظل تردها والتخوف من إنحسار دورها في الملف السوري وأمن الخليج، والذي عاجته لاحقا بجولة خاطفة للسعودية من خلال زيارة الرئيس دونالد ترامب وفي اطار ما عرف باسم القمم العربية الاسلامية الأمريكية لمواجهة الارهاب والتطرف ، والتي أعقبتها مباشرة نشوء ما عرف بالأزمة الخليجية القطرية - (والتي ما زالت قائمة) لاستئناف دورها في الشرق الاوسط والتأكيد علي وجود فرصة متاحة للتوصل لتسوية تاريخية حيث عادت الادارة لتعلن إنغماسها في الشرق الاوسط والاشتباك في قضاياها .

وفي هذا السياق تحدر الإشارة إلي أن الخطاب الأمريكي بدأ يطرح في سياق ما يلي :

أولاً : الدعم المباشر لإسرائيل بالتأكيد علي أمن إسرائيل وأن علي الجانبين تكشف مسار الحل وأن خيار حل الدولتين لم يعد ملائماً للظروف الراهنة والتي تتعلق بالطرفين وأن البحث عن البديل سيكون مهمة الجانبين مما أسقط بالفعل التزاماً أمريكياً عمره أكثر من ٢٥ عاماً بالإقرار الأمريكي بضرورة حل الدولتين لما فيه مصالح أمريكية ودولية في آن واحد وهو ما يؤكد علي أن الإدارة الأمريكية دخلت في مساحة استراتيجية جديدة بإسقاط ثوابت التسوية واطارها

ومضمونها مما قد يمثل إشكالية حقيقية كاملة عند التفاوض المباشر وعلي أساس أن البديل قد يكون صيغة أخرى قد يتفق بشأنها في الفترة المقبلة ودون الاحتكام لأية مرجعيات واردة حكمت الصراع العربي الإسرائيلي لسنوات طويلة .

ثانياً: طمأنة الجانب الإسرائيلي من خلال إعلان الولايات المتحدة عدم تخليها عن التزاماتها تجاه إسرائيل وأن إدارة التفاوض ستطلب دعماً مباشراً للجانب الإسرائيلي وحثه للدخول في التفاوض عبر التزام أمريكي متواصل ولكن هذا الالتزام لم يحدد إطاره، ومن الواضح أن الرسائل السياسية والاستراتيجية التي طلبتها الحكومة الإسرائيلية من الإدارة الأمريكية لم يكشف بعد عن تفاصيلها الجانب الأمريكي لاعتبارات استراتيجية، ولكنها طرحت في سياق زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو إلى واشنطن وتم التأكيد عليها في اللقاء الذي جمع الرئيس ترامب ونتانياهو في تل أبيب، والتي خلصت إلى أن الإدارة الأمريكية لن تمارس ضغطاً على الجانب الإسرائيلي خوفاً من رد الفعل الداخلي في إسرائيل وخشية انهيار الائتلاف الحاكم ودخول أحزاب متشددة تعرقل مسار التفاوض وهو ما حذر منه رئيس الوزراء نتانياهو شخصياً .

وقد طرحت الإدارة الأمريكية على الحكومة الإسرائيلية تصوراً يقوم على أن الاتفاق النووي بين الدول الخمس الكبرى وإيران بات واقعا بالفعل وأن تعديل بنوده لن يكون مطروحا، وإنما يمكن للولايات المتحدة القبول بالتحفظات الإسرائيلية الراهنة وعدم تجاهلها مع الاعلان عن دعم إسرائيل في بناء منظومة الدفاع الجديدة التي تعرف باسم "السماء الحمراء" وهي أحدث نظم التسليح الجديدة في إسرائيل، والتي تحتاج لدعم وتمويل خارج برنامج المساعدات الراهنة والممنوح لإسرائيل في الوقت الراهن، والمقدر بـ ٣٨ مليار دولار لمدة ١٠ سنوات، إضافة للتماشي مع الطرح الإسرائيلي الراهن في ملف الاستيطان مع التقدم ببعض الرؤى التي تستند على التمييز بين البناء الراهن داخل مناطق المستوطنات، مع عدم البناء خارجها وفقاً لخطة البناء الاستراتيجي .

وبالتالي تجميد البناء في المستوطنة البديلة "عمونا" مع وقف البناء الراهن في معالييه ادوميم، ومنع اتخاذ إجراءات حقيقية على الأرض لحين بناء رؤية استراتيجية للتفاوض مع استمرار إجراءات بناء الثقة في الفترة المقبلة، واقناع الجانب الإسرائيلي بأن القبول بالتحرك الأمريكي صوب المفاوضات مع الجانب الفلسطيني سيضع إسرائيل في منظومة التعاملات العربية الأمريكية غير المباشرة الخاصة بمواجهة الإرهاب في المنطقة، وفي إطار الأفكار الأمريكية المطروحة لبناء هندسي جديد للمنطقة، ووفقاً لأفكار الناتو العربي التي تسوق لها الإدارة الأمريكية في النطاق الإقليمي الراهن.

ثالثاً: اتخذت الولايات المتحدة إجراءات تنفيذية للانخراط في ملف التسوية العربية الإسرائيلية إلا أن ذلك ارتبط بإجراءات شكلية ركزت على تعيين صهر الرئيس دونالد ترامب "جاريث كوشنر" و"جيسون جرنبلات" كمبعوث للسلام في الشرق الأوسط وتكليفهما للقيام بدور مباشر في تقريب وجهتي النظر بين الجانبين، ويلاحظ أن الإدارة الأمريكية لم ترفع مستوى التفاوض حتى الآن في المفاوضات (مستوي وزير الخارجية مثلاً) لاعتبارات تتعلق بمسارات التفاوض السياسي خاصة وأن "كوشنر" و"جرنبلات" حديثا العهد بتاريخ الصراع وليس لدهما إلماماً شخصياً بتفاصيل التفاوض وهو ما يمكن

أن يمثل لاحقا إشكالية كبيرة إذ من الواضح ، -وبعد ثلاث جولات من التفاوض - أن الإدارة الأمريكية تدور في دائرة واحدة من التفكير والاعتماد علي الطرح الإسرائيلي المركزي بالأساس والمعتمد علي فكرة السلام الاقتصادي ، وليس السلام السياسي .

وقد تمثل ذلك في قيام وزارة المال والبنية الأساسية بوضع مخطط مالي وإنشائي متكامل لبناء شبكة الطريق الإقليمي السريع، وبحيث تسمح بوصول بري آمن وبسيط التكلفة لدول عربية للبحر المتوسط ، ووضع دراسات الجدوي الأولية لإنشاء ميناء عائم أمام سواحل غزة ، التوجه للمؤسسات المانحة لتمويل بعض المشروعات المخطط لها اسرائيليا من الشركات الدولية العاملة في المنطقة وخاصة الشركات متعددة الجنسيات وهو ما إتبعته اسرائيل في تمويل عدد من المشروعات العملاقة في الفترة الاخيرة ، ومنها استكمال انشاء خط سكة حديد بين ايلات واشدود ، وكذلك تمويل المراحل الاولى لتنفيذ مشروع قناة البحرين بعد تحديث دراسات الجدوي ، والتي ستشمل الجانبين الفلسطيني والاردني أيضا .

وركزت الحكومة الاسرائيلية - وفي المقابل - علي مخاطبة الدوائر الأمريكية وتحديدًا في عدد من لجان الكونجرس لتبني مشروع السلام الاقتصادي خاصة وأن مؤتمر " ايباك" في دورة انعقاده الاخير في مارس الماضي ناقش المخطط الاسرائيلي في ظل المصالح الاسرائيلية والعربية التي يمكن أن تعود جراء البدء في تنفيذ هذا المشروع ، والذي ليس في حاجة - وفقا للتصور الاسرائيلي - إلا لدعم مالي واقتصادي وإرادة دولية حقيقية يمكن البناء عليها خاصة مع إدارة أمريكية لها طابعها الخاص تسعى لاستكشاف مسارات غير مطروقة لاستئناف مساعي الاتصالات العربية الاسرائيلية من جديد .

وبالتالي ووفقا للمخطط الاسرائيلي المطروح - والذي سيحكم هذا التوجه المختلف الرؤية تجاه مسارات الحركة الأمريكية في الفترة المقبلة - فإن الحكومة الإسرائيلية عاقدة العزم علي المضي قدما في هذا المسار الاقتصادي والذي يركز علي ضرورة الشروع في مجال التعاون الإقليمي جنبا الي جنب المسار الثنائي ، وهو ما تراهن علي الحكومة الإسرائيلية علي تفاصيله واتمامه مما قد يخدم الحركة الإسرائيلية التي تسعى للتحرك في المفاوضات بدون أي التزام أو ضغوطات إقليمية او دولية ، وقد يدفعها الي تقديم تنازلات لن تقدم عليها خاصة في ملف المستوطنات التي تسعى الي طرح بدائل في المنطقتين ب ، ج التي سبق وأن طرحتها الحكومة الاسرائيلية سلفا وقت إدارة الرئيس أوباما وهو ما تكرره في الوقت الحالي لإيهام الجانب الأمريكي بانها تطرح تصورا يتجاوب مع طرح الإدارة الأمريكية الساعية للتوصل لأفق خاص لبدء مسار التفاوض بدون أية التزامات من قبل الجانب الفلسطيني .

رابعا : في ظل المخطط الاسرائيلي المشار إليه سلفا ستستمر الإدارة الأمريكية في تكشف مسار وتوجه الأطراف الفلسطينية والإسرائيلية والعربية بهدف بناء منظومة تفاوضية تشمل الدول العربية وإسرائيل معا في اطار من المصالح المشتركة اقتصاديا واستراتيجيا ، وفي اطار ما تدعو اليه الإدارة الأمريكية من بناء نظام أمني جديد في الشرق الأوسط يعتمد علي ادخال الدول العربية الرئيسية في نموذج استراتيجي متكامل وفي إطار مواجهة المخاطر والتحديات الراهنة والتي لن تقتصر علي مواجهة تهديدات الإرهاب وتنظيماته ، وإنما يمتد الي دول مثل ايران ويخلص لبناء استراتيجية دفاعية هجومية

في أن واحد، وهو ما يبدئ لمرحلة جديدة من العلاقات بين العرب وإسرائيل ويساهم في إنجاح الاتصالات السياسية لتقريب وجهات النظر بين الجانبين، ويدفع بالتوصل لبداية متراضي عنها من الجانبين للتفاوض المباشر.

ثانياً : موقف الإدارة الأمريكية تجاه الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي

لعب الملك عبد الله الثاني دوراً مباشراً في تقريب مسافات التقابل بين الإدارة الأمريكية والجانب الفلسطيني إذ من الواضح أن زيارة الملك عبد الله الثاني لواشنطن قادت بالفعل لتقريب وجهتي النظر-ولو شكلياً- إضافة لتكثيف التواصل مع الجانب الفلسطيني، وهو ما يشير لحضور أردني بارز وواضح لاعتبارات تاريخية ولخصوصية العلاقات الأردنية الإسرائيلية من جانب والأردنية الأمريكية من جانب آخر، كما أن الأردن ترأس القمة العربية التي جرت في عمان في مارس الماضي، وشكل لقاء الرئيس ترامب بالرئيس محمود عباس بداية تحرك الإدارة الجديدة على مسار الحل السياسي للصراع حيث اعتبرت الإدارة الأمريكية الرئيس محمود عباس شريكاً في العملية السياسية، وأن لا شيء يمكن القيام به من أجل الحل السياسي من دون هذا الشريك الفلسطيني.

والواضح أن هناك هدفاً جوهرياً بالنسبة للرئيس محمود عباس من أي اتصالات ولقاء الرئيس الأمريكي ترامب، وهو التأكيد على شرعية وجوده وحضوره السياسي المعترف به خاصة وأنه يدرك أنه محاصر داخلياً وعربياً ودولياً - وقد انعكس ذلك كله على الطرح الإسرائيلي كمشروعات للتعاون الإقليمي التي تفهم في سياقها الإسرائيلي، مع وجود اشكاليات حقيقية لفتح هذا الملف بدون انجاز مسار تفاوضي حقيقي ومرحلي ونهائي، وهو ما تحاول الحكومات الإسرائيلية تباعاً التنصل منه وهو أمر قد يتكرر في المدى المنظور.

كما تكرر في حقبة التسعينات خاصة مع تطورات الأوضاع داخل الحكومة الإسرائيلية خاصة، والذي يشير لوجود توجه لدي رئيس الوزراء الإسرائيلي لإعادة بناء ائتلاف سياسي جديد وفقاً لحسابات جديدة تتجاوز الائتلاف الراهن خاصة مع التضارب داخل الائتلاف الراهن حول الأولويات والسياسات وخاصة بالنسبة لمسألة الاستيطان، وخطة التهويد والتعامل مع ملف القدس، وغيرها من القضايا محل الاختلاف الحقيقي بين أحزاب الائتلاف في الوقت الراهن.

إضافة لرغبة رئيس الوزراء الإسرائيلي والليكود من ورائه في التماشي مع الطرح الأمريكي، وعدم الصدام المبكر مع الإدارة الأمريكية في ظل مساعي رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو بإقناع الولايات المتحدة والدول العربية بان إسرائيل جادة في خطواتها تجاه استئناف الاتصالات، والتفاوض مجدداً والتأكيد على أن ثمة تفاعل إسرائيلي جاد يدفع ببناء سياسة إسرائيلية جديدة، وليس مجرد القبول أو الرفض لمطالب الإدارة الأمريكية باستئناف المفاوضات، وهو ما سيتطلب إعادة بناء الائتلاف الحاكم من جديد وعلى أسس جديدة وواقعية وتفويت الفرصة على القوى السياسية المعارضة من تصعيد خيارات الانتقاد والمواجهة لرئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو وتوجهات حزب الليكود تحديداً.

ومن ثم فإن الاتجاه لتشكيل حكومة جديدة من داخل اليمين المتطرف سيحفظ لرئيس الوزراء نتانياهو موقعه في إدارة الائتلاف الجديد وعدم السماح لأحزاب مثل "البيت اليهودي"، و"كلنا إسرائيل" في الدعوة لانتخابات جديدة خاصة مع

تماسك الائتلاف الراهن وصموده في مواجهة الازمات السياسية والأمنية الاخيرة ونقل رسالة للرأي العام الاسرائيلي وقوي المجتمع المدني واليسار بأن الحكومة الحالية، ورئيس ائتلافها قادر علي التغيير والمبادرة .

وأنه ليس في موقف رد الفعل خاصة مع ادراك رئيس الوزراء نتنياهو بأن اليسار عاد للتحرك في الشارع الاسرائيلي مؤخرا، وهو ما إتضح في المظاهرات الاخيرة التي شهدتها اسرائيل والمطالبة بالتجاوب مع الدعاوي الدولية بتبني خيار حل الدولتين علي الارض بما فيه مصلحة اسرائيل وضمان أمنها علي الأرض.

ثالثا: اتجاهات الترتيبات الأمريكية

لم تعتمد الإدارة الأمريكية الحالية حتي الان علي مراكز البحوث وبيوت الخبرة الاستراتيجية مثلما فعلت الإدارات السابقة والتي كانت عوناً حقيقياً في تقديم الخبرات والخلصات لفرق التفاوض المتخصصة مثلما فعلت إدارة الرئيس كارتر وكلينتون وأوباما ، والتي جاءت أغلب الاتفاقيات والاطروحات من خبراء ب"روكينجز" وسابان" والتقدم الأمريكي وغيرها من المراكز المتخصصة أما الرئيس الحالي القادم من عالم المال والاستثمار ، وهو ما ينطبق أيضا علي بعض مستشاري الإدارة وخبرائها ، وكذلك علي وزير الخارجية الأمريكي نفسه ريكس تيلرسون - والذي تركزت خبراته المتراكمة في مجال النفط والاستثمار- فإنه سوف سينعكس ذلك علي مسارات التحرك الأمريكي في التفاوض المخطط له.

وفي ظل المخاوف الفلسطينية من أن تنغمس الإدارة الأمريكية الراهنة في أطروحات نظرية وإتباع سياسات رد الفعل والاهتمام بالاطار الشكلي لجدول أعمال التفاوض دون أن تملك مسارات حقيقية للحل في ظل غياب الإرادة السياسية لفريق المفاوضين الأمريكيين الذين يديرون التفاوض ، وكأنه اتفاق لإبرام صفقة تجارية وليس الشروع في تفاوض حقيقي متكامل يمكن البناء عليه بين الطرفين وفي ظل تخوفات فلسطينية حقيقية من استمرار الجانب الإسرائيلي وفقا لنهجه الحالي بإتباع استراتيجية الأمر الواقع المتبعة في الوقت الراهن وخاصة في ملف الاستيطان التي تباشر فيه إسرائيل تفاصيل كاملة لن تتوقف عند البناء في الجدار الغربي أو تنفيذ مشروعات متفق عليها منذ سنوات .

ويشار إلي أن الإدارة الأمريكية لن تتعامل في ملف الصراع العربي الإسرائيلي برؤية شاملة بل ستعتمد بعض البنود في ملف الصراع والتحرك من خلالها حتي الان ، كما أنها لا تملك بالفعل الرؤية الاستراتيجية الكاملة للتعامل مع الملف بأكمله وفقا لرسم مسارات للحل: اعتماد ثلاثة مسارات مستقلة لبدء الاتصالات والمفاوضات، سياسية واقتصادية وأمنية، وأن أي تعطل في أي مسار لا يعني بالضرورة وقف المسارات الأخرى، وذلك بهدف تقريب وجهات النظر بين الأطراف المعنية دون أن تكون هناك شروط مسبقة للتفاوض من قبل أي طرف وتحديد سقف التفاوض: ثم التوافق على أن الإطار الزمني لبدء الاتصالات وصياغة جدول أعمال مشترك للتفاوض يمتد من ١٢-١٦ شهراً، ووفقا لسير عملية التفاوض على أن يشمل الأطراف المعنية وكذلك أطرافا آخرين في اطار أشمل لتوسيع دائرة التفاوض من ثنائي الي متعدد الأطراف وبصورة إقليمية ترضية للجانب الإسرائيلي وتشجيعه علي الإنخراط في التفاوض والتعامل مع الجانب الإسرائيلي من خلال الضغط علي الحكومة الاسرائيلية للقيام بخطوات استباقية لتقديم تسهيلات سياسية واقتصادية، وهو ما تم بالفعل مؤخرا من خلال

تقديم قائمة تحفيزية بالتسهيلات للجانب الفلسطيني وخاصة للعماله التي تدخل إسرائيل وتقديم عائدات التحصيل الجمركية وفتح المعابر وتشجيع رجال الاعمال الفلسطينيين للإستثمار والتعامل مع الجانب الإسرائيلي .

وسيمضي الجانب الفلسطيني كما تراهن الإدارة الأمريكية علي إحداث تطوير الأجواء السياسية في الضفة الغربية في الفترة المقبلة ، وهو ما برز في الماضي قدما في اجراء الانتخابات البلدية التي جرت مؤخرا والتعامل مع الجانب الفلسطيني حيث تعمل الإدارة الأمريكية علي دفع الجانب الفلسطيني لعدم التذرع بالتمسك بخيارات سابقة أو متطلبات أمنية أو سياسية معينة ، وهو ما برز في لقاء الرئيس ترامب - محمود عباس في رام الله إذ أن الإدارة الأمريكية أعلنت عن طرح منظومة دعم وشبكات تعاون ومساعدات لإحداث تغيير هيكلي في الضفة الغربية ، وبما يرسخ شعبية الرئيس محمود عباس مع دفعه للتجاوب مع حركة حماس والانفتاح علي خيار التوافق في الفترة المقبلة خاصة مع التغييرات الاخيرة التي قامت بها حركة حماس لتعيد تقديم نفسها في الفترة المقبلة وفقا للمتغيرات الجارية في الاقليم بأكمله ، كما قدمت الإدارة الأمريكية للجانب الفلسطيني منحة مالية بقيمة ٢٧ مليون دولار لمصلحة تنفيذ مشروعات اقتصادية ذات طابع تنموي من أجل تحسين فرص الحياة للفلسطينيين في الضفة ،

رابعاً: أبعاد الترتيبات الأمريكية الراهنة

بدأ المبعوث الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط جيسون جرنبلات جولته الثانية في الشرق الأوسط - عند كتابة هذه الورقة - حيث زار إسرائيل، والأراضي الفلسطينية، وأجري لقاءات مباشرة مع المسؤولين الاسرائيليين والفلسطينيين تمهيدا لاستئناف المفاوضات العربية الإسرائيلية في الفترة المقبلة ومن الواضح أن الإدارة الأمريكية ما زالت على موقفها في ادارة الاتصالات المباشرة مع الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي ولم تبلور رؤية كاملة - وفقا لما أشرنا إليه سلفا حتى الان - تجاه استئناف المفاوضات بين الجانبين، واكتفت حتى الان بالرصد والحوار المفتوح والاستماع للأفكار المطروحة دون التدخل المباشر لحسم الموقف ، والبدء في مسار التفاوض والتركيز على الإدارة الاقتصادية للتفاوض لتحديد مسار المفاوضات المزمع بدئها وهو ما برز بوضوح في التركيز على اللقاءات مع وزراء اسرائيليين معينين بالملفات الاقتصادية والتعاون الاقليمي، ومنهم يسرائيل كاتس وزير الاستخبارات وتساحي هنيجي وزير التعاون الاقليمي إضافة لبعض الخبراء الاقتصاديين الفلسطينيين مما يشير إلى أن الولايات المتحدة تضع الأولوية للاقتصاد أولا على أن يلي ذلك الملف السياسي وسعي المبعوث الأمريكي في جولته الثانية لتفكيك عناصر الأزمة البنيوية بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي من خلال دفع الجانب الاسرائيلي لتقديم قائمة تسهيلات اقتصادية كاملة لإقناع الجانب الفلسطيني بأن الحكومة الاسرائيلية تتجاوب مع الطرح الأمريكي وأنها ستقدم على تقديم تنازلات مرحلية.

وبالتالي فان الجانب الفلسطيني مطالب هو الآخر بتقديم تنازلات تتعلق بالتفاوض المباشر بدون شروط ووقف أعمال التحريض والعنف وفقا للمنطق الاسرائيلي، وعدم طرح أية تصورات أولية للمسار السياسي أو التوصل لجدول أعمال مبدئي يمكن أن تبدأ به المفاوضات الثنائية أو حتى الاقليمية، وهو ما يؤكد على أن الجانب الأمريكي التزم به حتى الان

بعدم التدخل المباشر، وفرض جدول أعمال على الجانبين وترك الجانبين معا للتوصل لبداية يمكن أن يبدأ منها التفاوض، وعدم التعجل بالدخول في المفاوضات بين الاطراف المعنية .

ومن الواضح أن الادارة الامريكية الحالية لا تعمل تحت ضغط الوقت، وأنه ليس لديها تصور موضوعي أو زمني أو حدثي للتفاوض، بدليل عدم عقد اجتماع ثنائي أو ثلاثي يضم الاطراف المباشرة حتي الان، وهو ما يؤكد علي أن الادارة الامريكية ستبشر دورها مباشرة ودون الوقوع في دائرة الالتزام، وبالتالي فان ما يقوم به المبعوث الامريكي يذكر بما قام به وزير الخارجية الامريكي السابق جون كيري، والذي قام ب٢٣ جولة تفاوض دون أن يقدم تصورا مكتوبا، وهو ما يمكن أن يتكرر مع الادارة الامريكية الراهنة، كما أنه ليس صحيحا أن الادارة الامريكية قدمت مؤخرا رؤية كاملة للجانبين للدراسة والاطلاع للبدء بها والنقاش حول مضمونها .

والصحيح أن الادارة طرحت بعض الافكار العامة في ملف التفاوض العربي الاسرائيلي منذ ادارة كلينتون الثانية للاسترشاد بها في التفاوض حيث تدرك الادارة الراهنة أن أغلب الترتيبات المطروحة في بعض الملفات ومنها القدس والحدود والاستيطان تغيرت على الارض بالفعل، ويشار إلي التزامن مع الجولة الثانية للمبعوث جيسون جرينبلات، إجراء عدة اتصالات فلسطينية مع الأطراف العربية وهي السعودية والأردن ومصر، في إطار سياسة تنسيق المواقف حول أبعاد ومراحل الحل السياسي، التي يرجح أن يكون لكل من الأردن ومصر، بحكم علاقتهما الدبلوماسية مع إسرائيل، علاقة مباشرة بعملية التفاوض المستقبلية مع الاعتراف بشرعية الوجود الإسرائيلي علي الارض وانها دولة يهودية قومية مثلما جري قبل بدء مسارات التفاوض في مدريد مطلع التسعينات، وهو ما قدم أساس التفاوض وفقا لمبدأ الارض مقابل السلام حيث تطرح اسرائيل خيار الامن مقابل الامن، واعداد طرح مبدأ تبادل الاراضي بين العرب واسرائيل، كمبدأ عام في التفاوض المقترح بين الجانبين في الفترة المقبلة، والقبول بمبدأ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني مقابل النقاش حول مبدأ حق العودة وتوطين اعداد من الفلسطينيين في مستوطنات تخليها اسرائيل في الضفة الغربية، وهو الامر الذي يفتح الباب للدخول في تحديد مسار التفاوض متعدد الاطراف، والتوافق بشأن امكانية تجميد جزئي للبناء في المستوطنات وإزالة القيود المفروضة علي التجارة بين الجانبين مقابل المضي قدما في خطوات مرحلية لعملية التفاوض علي أسس واقعية منعا للصدام حول الافكار الايديولوجية التي تطرح في سياق التفاوض العربي الاسرائيلي خاصة مع حرص اسرائيل علي تغيير أجواء التعامل العربي في الفترة المقبلة .

خامساً: استراتيجية التحركات الأمريكية

لا تزال الإدارة الأمريكية وحتى اشعار تدور في دائرة شكلية من التفاوض ولم تنتقل من الشكل الي المضمون حتي الان وهو ما قد يعطي دلالات إلي أن الإدارة الامريكية لم تبلور رؤية وأنها تعمل وفقا متطلبات سياسية وإستراتيجية تهتم بالجانب الإسرائيلي بالأساس دون مراعاة للمتطلبات الفلسطينية التي لم تقتصر علي الملفات الرئيسية فحسب بل أيضا في ملفات وقتية ومنها ملف الاسري تحديدا، وبالتالي فان الخطوة الأولية الامريكية لبدء الترتيبات الانتقال من الشكل

للمضمون، ومن الطرح العام إلي الطرح المتخصص وفي ملفات الصراع الرئيسية وليس التركيز علي ملفات إجرائية قد يكون الهدف من طرحها اشغال الجانب العربي وليس العمل علي تفكيك عناصر الأزمة الراهنة في التفاوض، وهو ما سيتطلب ما يلي:

١- تحديد مسار التفاوض، وكيف سيعمل ومن أين يبدأ وما هي مرجعياته الحقيقية التي يمكن الانطلاق منها الي بدء خطوة التفاوض علي أسس حقيقية وسيحتاج ذلك للانتقال من مجرد تقليب الأفكار، واستدعائها من الذاكرة الامريكية عبر الإدارات المتتالية إلي الواقع الذي يعيشه الصراع في الوقت الراهن، وبالتالي فان الخطوة الأمريكية الحالية ستترتبط بضرورة وضع مسار للمفاوضات، وليس إدارة مفاوضات مفتوحة مثلما فعل الرئيس الأمريكي السابق أوباما.

٢- إختيار الادارة الأمريكية لمسارات حركتها حيث أمامها خيارين إما ثنائي او إقليمي بمعنى أن يتم التركيز علي التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي أولاً علي أن يتزامن معه مفاوضات إقليمية متسعة ولتشمل أطراف عربية مركزية مع حرص الإدارة الامريكية علي تقديم الضمانات غير المكتوبة لكل طرف للقيام بدور مركزي ومباشر يمكن البناء عليه من خلال منح الجانب الإسرائيلي تسهيلات يسعي اليها خاصة تجاه دول الخليج العربي عامة والسعودية خاصة مع العمل علي تطوير فكرة السلام الاقتصادي ليمتد الي دول المنطقة بأكملها، ولا يقتصر علي دولة بعينها إضافة للعمل علي بناء إجراءات ثقة تشمل الجميع، والحرص علي إبعاد أطرافا مثل روسيا أو فرنسا عن مسار المفاوضات الاستكشافية التي يمكن أن تستمر بعض الوقت دون الضغط علي طرف علي حساب طرف اخر مع عدم الممانعة في أي دور اقتصادي للدول الأوروبية التي سبق، وأن انخرطت في طرح مشروعات إقليمية كبرى سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية خاصة وأن إنجاز هذه المشروعات سيؤدي لفرض الاستقرار، وسيدفع الأطراف المعنية للحرص على استكمال خطوات تحقيق السلام والتسوية المقترحة في الإقليم.

٣- ضرورة تركيز الإدارة الامريكية في مخططها لتفكيك عناصر الازمة الهيكلية في المفاوضات العربية الإسرائيلية علي تقديم رؤيا عامة دون تخصيص وهو ما جعل الجانب الأمريكي يعود ليكرر أفكار - سبق وأن طرحت سلفا - ومنها الحدود المنقوصة والدولة شبه المؤقتة والكيان المرحلي إضافة لملف مقابل ملف وقف الاستيطان في المناطق غير الرسمية وفي البؤر الاستراتيجية مقابل الإقرار بيهودية الدولة العبرية، واتمام تفاهمات في ملف حق العودة وصلاحيات الكيان الفلسطيني المقترح، وهو ما يمكن أن يمهد الأجواء للتوصل لتسوية في المدى الطويل.

٤- وفي هذا الاطار قد يتحرك المفاوض الأمريكي علي الأرض في إطار بعض الأفكار والرؤي غير الكاملة التي يمكن طرحها في اطار من حديث الصفقات التي تروج إعلاميا وسياسيا بصورة مبالغ فيها، وتشير إلي مرحلة جديدة من الصراع العربي الإسرائيلي التي تدخل في إطار غير متعارف عليه علي الأقل في التعامل مع الاطروحات الامريكية السابقة، وعبر الإدارات السابقة التي كانت تتحرك في اطار جولات ورؤي معينة ولم تجرؤ علي اسقاط خيارات الدولة

الفلسطينية المستقلة أو التراجع عن الثوابت الحاكمة للصراع كما أنها اعتمدت صيغا عديدة للتفاوض التي يعاد طرحها في الوقت الراهن من إعادة طرح صيغة مدريد ٢ وأوسلو ثانية ، أو الجمع بين المسارات الأخرى مما يعني أن الجانب الأمريكي لن يبدع في تقديم رؤية استراتيجية جديدة أو اتباع مسار جديد أو العمل من أعلي من خلال تقديم أفكار شاملة ومتكاملة حقيقية وأن المطروح يمضي في سياق تقليدي مع فريق تفاوضي غير محترف، وهو المرشح للاستمرار حتي إشعار آخر وفي ظل ادراك إسرائيلي كامل لما يجري ويدفع للتعامل معه بصورة جديدة واستثمار الوضع الراهن أمريكيا وفلسطينيا والتعامل معه .

٥- استثمار الإدارة الامريكية حضور دول مثل مصر والأردن والتي ترتبط باتفاقيات سلام راسخ مع إسرائيل في أداء دور سياسي جديد يستهدف توسيع دائرة الاتصالات الإقليمية التي لن تقتصر فقط علي الجانب الفلسطيني بل ليشمل دول الخليج ، وهو ما يعني أن الجانب العربي مطالب بالفعل بأن يقدم تطورا حقيقيا لفرض السلام بصرف النظر عن القبول أو الرفض أو التحفظ الإسرائيلي علي المبادرة العربية في مجملها .

٦- وبالتالي فان الدول العربية وارتكانا لما وصلت اليه المواقف العربية والإسرائيلية والموقف الأمريكي الحالي عليها إعادة صياغة خطاب سياسي متكامل يعتمد في طرحه علي رؤية جديدة استنادا علي الواقع العربي الحالي والموقف الفلسطيني في جموعه وليس موقف السلطة الفلسطينية وحدها خاصة مع التطورات التي يشهدها قطاع غزة التي ما تزال تسيطر علي مقاليد حركة حماس ، وليس من المنتظر عودة الصف الفلسطيني في الفترة المقبلة ما لم يحدث تغييرا دراماتيكي يمكن أن يؤدي الي تقارب فلسطيني كامل خاصة مع اصطدام كل طرف بالأخر حتي الان ، واعتبار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن حركة حماس منظمة إرهابية ، وهو ما يؤكد علي أنه لن يجري تغييرا علي الأقل في الموقف الأمريكي إزاء الأوضاع الراهنة فلسطينيا برغم الخطاب السياسي الجديد التي تطرحه حركة حماس بعد اصدار وثيقتها السياسية الجديدة والتي تبدو فيها الحركة أكثر واقعية وحضورا سياسيا لتقديم نفسها للواجهة الدولية من جديد وهو ما قد يفسر مسعاها لتقديم نفسها كطرف رئيسي في التفاوض اذا وجدت فرصتها ، وهو ما يمكن أن يطرح في الفترة المقبلة إذا سعي الجانب الأمريكي لتطوير وساطته بالفعل ، ولم يكتفي بإدارة التفاوض عبر آلية تقليدية بسيطة ليس فيها ابتكار أو جدية حقيقية إذ أن بقاء المشهد الحالي ليس مضمونا، وقد ينهار في أي وقت جراء استمرار الضغط علي القطاع من جانب ، واستمرار الأوضاع علي ما هي عليه مما قد يؤدي بإسرائيل لاختلاق الذرائع والدخول في مواجهة عسكرية جديدة ترتب لها وتتحسب لتداعياتها بعد أن تكون قد استوفت متطلباتها الأمنية والسياسية والاستراتيجية لدي الإدارة الامريكية ، والتي تدرك ان الحكومة الإسرائيلية لديها خياراتها في كل الأحوال وهو ما سينعكس علي مسارات التفاوض لاحقا .

الخلاصة:

سيكون إذن أمام المبعوث الأمريكي للسلام جيسون جرنبلات مهمة شاقة في الجولات القادمة في ظل وجود اشكاليات حقيقية بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي ، ولن تتوقف حول نقطة كيفية البدء في التفاوض ، وهل ستكون البداية بالملف الاقتصادي باعتباره الحل والمدخل المباشر للتفاوض خاصة مع تعقد ملفات التفاوض السياسي والاستراتيجي ، والواضح أن الإدارة الأمريكية ستدور في دائرة من الأفكار التي سبق وأن طرحت ومنها تسليم مناطق خاضعة للسيطرة الاسرائيلية شمال الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية وتحديد أراض في المنطقة (ج) الخاضعة لإسرائيل إلى المنطقة (ب) الخاضعة أمنياً وإدارياً للسلطة

ويطرح الجانب الأمريكي فكرة تبييض البناء الفلسطيني غير القانوني الذي انتقل من المناطق (ب) إلى (ج) أي تشريع المباني الفلسطينية التي شيدت من دون موافقات رسمية ، وعددها تقريبا يصل الي ٢٠ ألف موقعا إضافة لإجراءات لوجستية وأمنية مشتركة ، ومن الواضح أنه سيكون علي الجانب الفلسطيني التعامل مع كل ما هو مطروح من منطلق القبول أو الرفض وليس فقط التحفظ ، ومن ثم فإن المبعوث الأمريكي سيعمل وفقا لاستراتيجية التحفيز تجاه كل جانب ، وفي نفس التوقيت عدم الضغط أو ممارسة دبلوماسية الحزم أو الحسم التي قد يحتاجها الجانب الأمريكي للتوصل لنقطة البدء في التفاوض .

ومن المرجح ألا تقدم الإدارة الأمريكية في مثل هذه الاجواء من التجاذب حتي الآن بين الجانبين الفلسطيني الاسرائيلي علي خطوة الدعوة للقاء يضم الطرفين في واشنطن ما لم يتم التوصل لبداية خاصة وأن الحكومة الاسرائيلية تباشر في هذا التوقيت أكبر حملة دبلوماسية في الأوساط الأمريكية للتنديد بالتوجهات العدائية للسلطة الفلسطينية ، واستمرار ممارستها العدائية ورفضها استئناف المفاوضات ، وهو ما قد يمثل عامل ضغط اضافي علي الإدارة الأمريكية خاصة من داخل الكونجرس الذي قد يدفع بتأخير ضخ المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية لإرغامها عن اتخاذ خطوة التفاوض مجددا مع الجانب الاسرائيلي بدون شروط مسبقة .

في كل الأحوال ستظل الإدارة الأمريكية راعية لعملية المفاوضات إلا أن الإدارة تدرك ان هناك أطراف دولية اخري ومنها الجانبين الروسي والفرنسي يسعيان للحضور مجددا في تبعات وتفصيل ملف التسوية في الشرق الأوسط ، ولعل اعلان فرنسا ترتيبها لعقد مؤتمر باريس ٢ نهاية العام الجاري ما يؤكد على هذا ويدفع الإدارة الأمريكية للتعجيل بالانخراط في دور الوساطة أو علي الأقل الاستمرار في دور الاتصالات إلي حين تكشف المواقف والاتجاهات الجديدة لكل الأطراف .

ولا جدال أن هناك تراجعاً واضحاً في الموقف الأمريكي إزاء فكرة حل الدولتين بالرغم من أن هذه التصريحات التي لم تتضمن رفضاً صريحاً ، أو قاطعاً للفكرة ولكنها تحمل في طياتها أن الإدارة الأمريكية لم تعد متحمسة لهذا الخيار وسوف تدرس خيارات أخرى تصل إلى حد البحث عن حلول في إطار إقليمي أوسع .

والواضح أن هناك تجاوز لافت في الموقف الأمريكي يتخطى مسألة بحث قضايا بعينها سوف تحسم في المفاوضات مثل الاستيطان والقدس والقفز إلى نقطة يمكن أن تنسف كل رؤية في أن تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة ، كما أن هذا

التراجع في المواقف عامة لم يشمل الموقف الأمريكي فقط بل شمل أيضاً المواقف التي سبق أن عبر عنها رئيس الوزراء الاسرائيلي نتانياهو وأيد فيها حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية بشروط محددة.

وسيركز الرئيس ترامب في اتصالاته مع الجانب الفلسطيني على أن اتفاق السلام يجب أن يكون خلاصة مفاوضات مباشرة بين الأطراف، وستعمل الولايات المتحدة بشكل وثيق مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لإحراز تقدم نحو هذا الهدف حيث لا يمكن فرض حل على الإسرائيليين والفلسطينيين، وأن أي طرف لا يمكنه فرض اتفاق على الطرف الآخر أيضاً، ويشير حديث الرئيس ترامب عن صفقة بعد إجراء مفاوضات مباشرة إلى رغبة مخالفة لما يريده الجانب الفلسطيني حول آلية دولية للمفاوضات.

وبرغم التباين في وجهات النظر الحالية بين الجانبين الفلسطيني والأمريكي حتى الان، لا تنوي السلطة الفلسطينية الاصطدام مع إدارة الرئيس ترامب بل تريد العمل معه من أجل التوصل إلى اتفاق سلام، حيث لا يريد الجانب الفلسطيني فتح جبهة مع الرئيس

ترامب، بل إنه

سيعمل من أجل

الحصول على

الحقوق الفلسطينية

غير منقوصة.

الترتيبات الأمنية والسياسية الامريكية تجاه إيران

إعداد: أ/ مروة وحيد

رئيس وحدة الدراسات الإيرانية والعراقية
بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

" الترتيبات الأمنية والسياسية الامريكية تجاه إيران "

أ/ مروة وحيد *

مقدمة:

تشهد العلاقات الأمريكية الإيرانية نوعاً من التصعيد المستمر منذ تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مقاليد الحكم في ٢٠ يناير ٢٠١٧، فعلي الرغم من تعاقب الإدارات الأمريكية المختلفة علي فرض سلسلة من العقوبات الاقتصادية علي إيران منذ ١٩٨٠، على خلفية برنامجها النووي بصورة أساسية، الا ان الإدارة الحالية تعد الأشد في تعاملها مع إيران منذ اللحظة الاولى لتوليها الحكم بفرض عقوبات جديدة والبحث في تطبيق بعض الإجراءات الصارمة مع إيران.

كما اثار فوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الامريكية الأخيرة العديد من التساؤلات، خاصة تلك المتعلقة بمسارات السياسة الخارجية الامريكية في المرحلة القادمة. في ظل ما تمر به الولايات المتحدة من انقسامات واضحة حول الجوانب الرئيسية للسياسة الخارجية، ولعل من اهم القضايا التي ستواجه الإدارة الامريكية الجديدة هي كيفية التعامل مع إيران والاتفاق النووي المبرم بين الأخيرة والغرب، وكيفية تنسيق المواقف الأمريكية الإيرانية إزاء عدد من القضايا كالملف السوري والعراقي ومحاربة التطرف والإرهاب.

أولاً: إيران في الانتخابات الرئاسية الامريكية الأخيرة:

احتلت إيران جانباً مهماً في خطابات الرئيس الأمريكي الجديد المنتخب دونالد ترامب في فترة الانتخابات، حيث أشار ترامب الي ضرورة الوقوف أمام المحاولات الإيرانية لدفع المنطقة لحالة عدم الاستقرار والسيطرة عليها، حيث أن إيران تمثل خطراً على المنطقة وتهدد استقرار العديد من دول المنطقة، حيث سمح الاتفاق النووي وإدارة أوباما بضخ ملايين الدولارات إلى إيران، مما ساعدها علي ارسال وتدريب عدد من الشبكات الإرهابية في العراق وسوريا ولبنان واليمن وليبيا والمملكة السعودية العربية، علاوة علي دعمها لحزب الله في لبنان ولحماس في غزة.

* رئيس وحدة الدراسات الإيرانية والعراقية بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

وهو ما فتح المجال لطرح فكرة إعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران باعتباره اتفاق كارثي، على حد وصفه، فلا بد من إلغاء الاتفاق أو إعادة النظر فيه مرة أخرى لتعديله لأنه لا يمثل المصالح الأمريكية ويضر بأمن إسرائيل ومصالحها بشكل مباشر، وعلي الرغم من موقف ترامب الحاد من الاتفاق إلا أن إلغاء اتفاق جرى بتوافق دولي سيكون له تداعياته على صعيد علاقات الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول المشاركة في إنجاز الاتفاق، ولن يكون متاحاً أمام الإدارة الأمريكية أن تحصل على موقف دولي موحد ضد إيران على غرار ما كان الوضع عليه قبل الاتفاق النووي.

كما توعد المرشح الجمهوري الأمريكي دونالد ترامب حينذاك، برد قاس على أي سفينة إيرانية تضايق البحرية الأمريكية في مياه الخليج، وتجدر الإشارة إلى أن سفينة تابعة للبحرية الأمريكية غيرت مسارها بعدما اقتربت سفينة إيرانية لمسافة ٩١ متراً منها ذلك في أكتوبر ٢٠١٦ في واقعة هي الرابعة من نوعها منذ شهر سبتمبر المنصرم من نفس العام.

ثانياً: مظاهر التصعيد الإيراني

لم يتوقف مشهد التصعيد الإيراني الأمريكي علي مستوى التصريحات في فترة الانتخابات الرئاسية الامريكية الأخيرة، حيث ظهرت عدد من المؤشرات، وهو ما يمكن استعراضه في النقاط التالية:

أ- **التجارب الصاروخية:** حيث استمرت إيران في إطلاق تجارب صاروخية يفسرها الغرب بأنها انتهاك للاتفاق النووي المبرم في ٢٠١٥، حيث قامت إيران في ٢٩ يناير ٢٠١٧ بإطلاق صاروخ باليستي متوسط المدى يصل مداه إلى ٦٠٠ كلم، حيث قام الحرس الثوري في ٤ من شهر فبراير الحالي بتدريب عسكري يشمل اختبار أنظمته رادار وصواريخ في إقليم سيمينان وسط إيران، يهدف الي استعراض قوه إيران العسكرية ويؤكد علي رفض العقوبات الامريكية

علاوة علي، إطلاق صاروخين باليستين قصير ومتوسط المدى في ٩ مارس ٢٠١٦، من طراز "قدر" من جبال البرز شمال إيران، بالإضافة الي قيام الحرس الثوري الإيراني باختبار صاروخ باليستي جديد متوسط المدى في ١١ أكتوبر ٢٠١٥، وذلك قبل دخول الاتفاق النووي فعليا حيز التنفيذ، إلا أن توقيتته وطبيعته شكل علامات تحدي واضحة، لا سيما لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٣١ الذي يدعو إيران إلى الامتناع عن القيام بمثل هذه الأنشطة، علاوة على قرار مجلس الامن رقم ١٩٢٩ الذي لا يزال سارياً ويحظرها من تلك الأنشطة.

ب- **الانفاق العسكري:** وذلك بعد ان أقر المشرعون الإيرانيون -١٧٣ نائبا- في مطلع شهر يناير ٢٠١٧ خططا لزيادة الإنفاق العسكري باعتبارها قوة إقليمية والحفاظ على الأمن القومي ومصالحها بتخصيص نسبة ٥ بالمئة من موازنتها السنوية للشؤون العسكرية، علي أن يشمل ذلك تطوير برنامج الصواريخ بعيدة المدى الإيراني الذي تعهد الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب بوقفه، ويمثل هذا التصويت دفعة ودعم مباشر للمؤسسة العسكرية الإيرانية التي خصص لها حوالي اثنين بالمئة فقط من موازنة عام ٢٠١٦-٢٠١٥، كما تأتي

زيادة الإنفاق العسكري في إطار خطة التنمية الخمسية للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١، والتي أعلن عنها الزعيم الأعلى آية الله علي خامنئي لأول مرة في يوليو ٢٠١٥.

ج- بعض قرارات الرئيس الأمريكي ترامب: سعت الإدارة الأمريكية الي تطويق ايران من خلال اتخاذ حزمة من العقوبات المتتالية علي الأخيرة، حيث فرضت إدارة الرئيس الامريكى ترامب، سلسلة من الخطوات العقابية بحق مسؤولين عسكريين إيرانيين في منتصف شهر مايو المنصرم، وذلك "من أجل توجيه رسالة بأن برنامج إيران الصاروخي، ودعمها للإرهاب ليس مسموحاً به، حيث استهدفت الإجراءات الجديدة التي فرضتها وزارة الخزانة الأمريكية مسؤولين عسكريين إيرانيين كبيرين على صلة ببرنامج الصواريخ الباليستية، من المؤسسات العسكرية الإيرانية، بالإضافة لاستهداف أربعة موردين لتكنولوجيا الصواريخ يعملون من الصين، وقد ترافقت تلك الإجراءات مع صدور تقرير عن وزارة الخارجية الأمريكية يتضمن تفاصيل بشأن تجاوزات إيران لحقوق الإنسان داخل سجونها، والهدف منه، بحسب مسؤولين، إرسال رسالة إلى طهران ولداعمها.

وكان قد سبق وفرضت الإدارة الأمريكية الجديدة في ٣ فبراير الماضي عقوبات جديدة على ١٣ فرداً و١٢ كياناً إيرانياً، يشاركون في شراء تكنولوجيا ومواد لدعم برنامج إيران للصواريخ الباليستية، أو يقدمون الدعم لـ"فيلق القدس" التابع للحرس الثوري الإيراني، لتؤسس حزمة العقوبات الجديدة مرحلة جديدة تنسم بعدم اليقين في العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، وتضمنت العقوبات تجميد مصالح وممتلكات هذه الكيانات وحظر التعامل معها على المواطنين الأميركيين، بالإضافة إلى إيران يتخذ عدد من هذه الكيانات من لبنان والصين والإمارات مقرات لها.

بالتوازي مع ذلك، نشرت الولايات المتحدة الأمريكية المدمرة "يو إس إس كول" أمام السواحل اليمنية، في ٣ فبراير ٢٠١٧، بهدف حماية الملاحة الدولية في باب المندب، ردا على هجوم شنه الحوثيون على فرقاطة سعودية، وهو ما يدل على توجه الإدارة الأمريكية الجديدة في تحجيم النفوذ الإيراني وتقليل اظاferها في الكثير من ملفات المنطقة.

تعكس مجمل هذه التطورات استمرار إيران في اتباع سياسة حافة الهاوية في إطار تعاملها مع الغرب، حيث هدفت التجربة الصاروخية إلى اختبار نوايا الإدارة الأمريكية وخياراتها المتاحة، وهو ما يبدو أنه دفعها إلى توجيه "رسائل عاجلة" لإيران، كان آخرها ما جاء على لسان نائب الرئيس مايك بنس، الذي وجه تحذيرات لإيران، في ٥ فبراير ٢٠١٧، من "اختبار حزم" إدارة الرئيس ترامب، مضيفاً: "سيكون من الأفضل لإيران أن تدرك أن هناك رئيساً جديداً للولايات المتحدة، ومن الأفضل ألا تختبر حزم هذا الرئيس".

كما تشير مجمل مؤشرات التصعيد الاخيرة إلى أن سياسة الإدارة الجديدة تجاه إيران تختلف عن سياسة الإدارة السابقة في ركيزتين أساسيتين:

- **تتمحور الركيزة الاولى في إدراك الإدارة الجديدة أن الخطوات الإيرانية تهدد أمن المواطنين داخل الولايات المتحدة.**

- أما الركيزة الثانية فتتعلق بعدم حصر محاور الخلاف مع إيران في الاتفاق النووي رغم أهميته بالنسبة للإدارة الأمريكية، وإنما سوف تتركز أيضاً على الاتهامات الموجهة لإيران بدعم الإرهاب.

وفي ظل هذه المؤشرات يمكن الإشارة الي أن الرئيس الامريكى الجديد بدأ صياغة استراتيجية لتطويق إيران وإعطاء الأولوية في تلك المرحلة للعقوبات والوسائل السياسية، من خلال الرقابة على برنامجها لتطوير الترسانة العسكرية، والحد من نفوذها الإقليمي في سوريا واليمن. على النقيض تماما من استراتيجية الرئيس السابق باراك أوباما القائمة على استيعاب إيران وتوظيفها ورقة ضغط على حلفاء واشنطن التقليديين

ستؤدي العقوبات الأخيرة إلى عرقلة المكاسب الاقتصادية التي حققها الاقتصاد الإيراني في عام ٢٠١٦، ومنذ الوصول للاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "١+٥" في يوليو ٢٠١٥ ورفع العقوبات المفروضة عليها في يناير ٢٠١٦، استطاعت إيران زيادة صادراتها النفطية إلى الأسواق الدولية، كما أبرمت عددًا من الصفقات الاستثمارية مع بعض الشركات الأجنبية، بما أعش اقتصادها المنكمش منذ سنوات عديدة.

ثالثاً: إيران في الاستراتيجية الأمريكية:

ترتبط العلاقات الإيرانية-الأميركية بمجموعة من القضايا، التي تحدد طبيعة ومسار هذه العلاقة، وإلى أين من الممكن أن تتجه، وهذه القضايا بمجموعها لا يمكن القول بوجود تقييم نهائي وتوافق قطعي بشأنه مدى مهارة إيران دبلوماسياً، وقدرتها على التحرك على صعيد العلاقة مع الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، للتخفيف من الضغوطات المحتملة من قبل الإدارة الأمريكية، وإلى أي مدى تشكل ملفات، مثل: العراق، وسوريا، واليمن، ولبنان، ملفات مهمة بالنسبة للإدارة الأمريكية، بحيث تصبح ملفات تعامل ومفاصلة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

أما فيما يتعلق بالتوجهات المحتملة لسياسة ترامب الخارجية تجاه إيران في المرحلة القادمة، يمكن الإشارة

اليه في عدد من المؤشرات التالية:

يمكن القول ببقاء الاتفاق النووي مع إيران أحد أهم القضايا التي ستطرح علي ملف العلاقات الثنائية بين الطرفين خلال الفترة القادمة خاصة بعد مرور عامين علي توقيع الاتفاق النووي خاصة بعد ان عجزت ايران عن تحقيق طموحاتها وفشلت في استثمار الاتفاق اقتصاديا، وهو ما عززته التغيرات الملحوظة في السياسة الأمريكية تجاه طهران وتبني الإدارة الأمريكية الجديدة مقاربة مختلفة اعتبرت الاتفاق النووي أسوأ اتفاق في التاريخ، ووجهت إشارات عديدة إلى أنها لن تتخذ من الإجراءات ما يشجع على استمرار العمل به، ولذلك من المتوقع تكون مسارات حركة الإدارة الأمريكية الجديدة في هذا الخصوص كالتالي:

- استمرار الإدارة الأمريكية الجديدة بتسليط الضوء على ثغرات الاتفاق النووي الإيراني، وإمكانية الإعلان عن تعديل بعض بنود الاتفاق، أو على أقل تقدير لابد من وضع محددات بخصوص الاتفاق تضمن وضع إيران تحت المساءلة بشكل تام ويعزز من عدم محاولة إيران اختبار أسلحتها والذي لم ينص الاتفاق على منعه.
- عدم وجود سبب قانوني يبرر الغاء الاتفاق النووي، بل على العكس من ذلك فإن قيام الولايات المتحدة بهذه الخطوة ستكون لها تبعاتها على الصعيد السياسي الخارجية الأمريكية وعلاقة الأخيرة مع حلفائها الغربيين وكذلك مع روسيا والصين، وهو ما سيقود إلى نقض شرعية العقوبات ومضاعفة الموقف الدولي تجاه إيران على هذا الصعيد، وسيصب في النهاية في مصلحة إيران بشكل عام والتيار المتشدد في إيران علي وجه الخصوص.
- من المتوقع ان يواجه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عدداً من الصعوبات في الحصول على الدعم الدولي الكافي للضغط على طهران أو اجراء تعديلات جذرية على بنية الاتفاق النووي، حيث انه لا يتمتع بالخبرة الدولية اللازمة للقيام بهذه المهمة من جهة ولا يحظى بشعبية دولية كتلك التي حصل عليها الرئيس أوباما أو كلينتون للقيام بأمر كهذا، خاصة وأن سياسة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تجاه إيران قامت على دعامين أساسيتين الأولى تعلقت الدعامة الأولى ببناء على تحالف دولي يجمع على سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، بينما تعلقت الثانية باستخدام هذا الإجماع للضغط على طهران في إطار دبلوماسية متعددة الأطراف تعبر عن إجماع دولي.
- يدرك التيار المحافظ والمتشدد في إيران الذين رفضوا الاتفاق النووي، أن أي اتجاه لإلغاء هذا الاتفاق من الرئيس الأمريكي المنتخب سيخلق فرصاً جديدة للتوصل من بنود الاتفاق، وفي حال إعادة التفاوض على الاتفاق، سيسعى الإيرانيون إلى محاولة فرض شروط جديدة تلزم الأطراف الدولية بشكل عام والولايات المتحدة علي وجه الخصوص بتطبيقه، مما قد يتيح الفرصة لإيران لاستكمال دورة الوقود النووي وتخصيب اليورانيوم، أي ان تيار المحافظين الأصوليون يستندون في تبرير تراجع ثقتهم وتوجيه انتقادات قوية للاتفاق النووي إلى العوائد المتواضعة التي حصلت عليها إيران من خلاله في مقابل تقديمها تنازلات كبيرة على غرار تخفيض عمليات تخصيب اليورانيوم إلى نحو ٣,٥ بالمائة، وحصر عمليات التخصيب في منشأة واحدة هي "ناتانز" والاقتصار على أجهزة الطرد المركزي من الطراز الأول مع تقليص أعدادها إلى ٥.٦٠ جهازاً وإخضاع المنشآت النووية لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها.

اذن، من المستبعد ان يقوم الرئيس الأمريكي الجديد بإلغاء الاتفاق النووي، لان الغاء هذا الاتفاق سيكون مضراً لمصالح الولايات المتحدة، لان الاتفاق لم توقعه الولايات المتحدة وحدها بل وقعته خمس دول اربع منها اعضاء في مجلس الامن وثلاثة حليفة للولايات المتحدة، اضافة الى ذلك فان قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٢٣١ يضمن تنفيذ الاتفاق وكل طرف ينقض الاتفاق النووي، فانه يعد ناقضاً لقرار مجلس الامن الدولي، وعلى هذا فانه يمكن التنبؤ بان الرئيس الأمريكي

ترامب سيواصل سياسة اوباما في تنفيذ الاتفاق، ولكن ربما يعمل علي تعديل الاتفاق، كما انه يمكن ان يشدد الضغوط والعقوبات على ايران باستخدام عدد من الحجج كتجارها الصاروخية أو كدعم ما يسمى بالتنظيمات الإرهابية ونقض حقوق الانسان، وهو ما بدأت بوادره مع تمديد الكونجرس الأمريكي في مطلع ديسمبر الجاري للعقوبات علي ايران لمدة عشر سنوات.

ومن ناحية اخري، كانت النتيجة الأهم لهذا الاتفاق تعزيز نفوذ ما يسمى بتيار المعتدلين الذي يمثله الرئيس حسن روحاني داخل السلطة، وهو ما بدا جليا في الفوز الذي حققه الأخير على رجل الدين المتشدد إبراهيم رئيسي مرشح تيار المحافظين الأصوليين والمقرب من المرشد في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ١٩ مايو ٢٠١٧، وهو ما مكنه من تجديد ولايته الرئاسية لأربعة أعوام قادمة، رغم أن ذلك لا يؤثر بشكل كبير على عملية صنع القرار التي يتحكم فيها المرشد والمؤسسات التي تحظى بدعمه مثل الحرس الثوري، وباستثناء ذلك لم تنجح الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في استثمار الاتفاق لتحقيق عوائد اقتصادية كبيرة توقعها قبل الوصول للاتفاق، لاعتبارات عديدة يتمثل أبرزها في تعقيدات البيروقراطية الإيرانية وسيطرة الشركات التابعة للحرس الثوري على قسم كبير من الاقتصاد، فضلا عن انتشار الفساد.

كما ان الممارسات الداخلية الإيرانية مع ملفات حقوق الانسان والأقليات قد تمكن للرئيس الأمريكي من استغلال تحفظات بعض الجهات الحقوقية والرأي العام الأمريكي الداخلي في بعض المناطق على عدد من السياسات الإيرانية الداخلية، خصوصا ما يتعلق منها بحقوق المرأة أو الاقليات أو ملف الحقوق الاجتماعية والسياسية بشكل عام، بالتالي فان ملف التحول الديمقراطي في داخل إيران قد يكون من الأوراق التي تضغط بها الإدارة الأمريكية على إيران لتحقيق مكاسب معينة.

وعلي الرغم من كل هذه التحفظات ومؤشرات التصعيد الا ان الإدارة الأمريكية تدرك أنه لا يمكن تجاهل الوجود والنفوذ الإيراني في عدد من القضايا الحيوية في المنطقة سواء في سوريا او العراق او لبنان او اليمن، ومن ثم فالرئيس الأمريكي الجديد سيكون عليه التعامل مع الملف الإيراني بغض النظر عن توجهاته الفكرية وتحالفاته الاستراتيجية، وهو ما دفعه الي الدعوة لتشكيل كتلت دولي واقليمي ضاغط علي إيران للتصدي لأنشطة إيران في المنطقة لأنها تسبب في عدم الاستقرار، وهو ما تزامن مع تأكيده على دعم التحالف العربي في اليمن، وهو ما أعلن عنه ريكس تيلرسون، وزير الخارجية الأمريكي، كما سبق وان سعت إدارة ديليو بوش الي تشكيل كتلت دولي ضاغط علي إيران يضم أطراف دولية وإقليمية، خاصة بالنسبة لأزمة البرنامج النووي الإيراني بحيث تكون الولايات المتحدة أحد هذه الأطراف، وعمدت الي تفكيك تحالفات إيران الإقليمية، وتحديد مواقف الدول الدامة لها وفي مقدمتها روسيا الاتحادية والصين، الأمر الذي جعلها حريصة على التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية من خلال توافق دولي مما اضطرها في الكثير من الحالات الي التراجع عن مواقفها بعدما عجزت عن حشد الدعم والمساندة اللازمين لها.

في ضوء ذلك، ربما يمكن القول إن إيران تواجه مأزقا حرجا مع هذا التصعيد من جانب إدارة ترامب، وذلك رغم تلويحها بقدرتها على مواجهة هذا التصعيد، إذ إن أحد أهدافها الرئيسية من الوصول للاتفاق النووي مع مجموعة "١+٥" كان يتمثل في انتزاع اعتراف دولي بها كقوة إقليمية في المنطقة، أو على الأقل التغاضي عن أدوارها وتدخلاتها في الأزمات الإقليمية المختلفة، وهو ما توازى مع تعمد الإدارة الأمريكية السابقة عدم التركيز على هذا الملف، بهدف دفع إيران إلى الاستمرار في تنفيذ الاتفاق النووي الذي كانت تعتبره أحد أهم إنجازاتها على صعيد السياسة الخارجية، في ظل إخفاقاتها المتتالية في الملفات الأخرى، على غرار الملفين السوري والأوكراني.

وعند بناء هذه المؤشرات والنظر في ركائزها، يبدو واضحًا أن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، لديه توجهات للحد من نفوذ إيران، ومحاولة إعادة النظر في الاتفاق النووي، واستهداف القدرات العسكرية الإيرانية وفي مقدمة ذلك برنامجها الصاروخي، مع ملاحظة أن خصوم ومناقصي إيران في المنطقة سيؤكدون على ملف الإرهاب وضرورة مكافحة مصادر تمويله والقوي الداعمة له بمختلف أشكاله، وهو ما ستركز عليه العديد من القوي الإقليمية كالمملكة العربية السعودية وهو ما أكدت عليه القمة العربية الإسلامية الأمريكية التي عقدت في الرياض في أواخر شهر مايو المنصرم.

رابعاً: مسارات مستقبلية محتملة:

أما فيما يتعلق بالمسارات المستقبلية المحتملة للعلاقات الأمريكية الإيرانية وتدابير هذا التصعيد فيمكن ان نشير إلى إمكانية ان تعمل إيران على مواصلة خطواتها التصعيدية، خاصة فيما يتعلق بإجراء تجارب أو مناورات صاروخية، انتظاراً لما سوف تتخذه إدارة ترامب من خطوات جديدة في الملفات الإقليمية، بعيدا عن الملف النووي وفي مقدمتها الملفان السوري واليمن، إلى جانب ملف دعم إيران للإرهاب، من جهة، ومن المرجح أن تؤدي العقوبات الأمريكية الجديدة إلى تقييد تنفيذ صفقات استثمارية وقعتها إيران مع عدد من الشركات الغربية في الشهور الماضية، على الرغم من تأكيد عدد من الأطراف الدولية الأخرى على أن العقوبات السابقة لا تنتهك الاتفاق النووي مما قد يمنح الشركات غير الأمريكية مرونة أكبر في التعامل مع السوق الإيرانية من جهة أخرى.

كما يمكن ان تدفع قرارات الإدارة الأمريكية الحالية التيارات السياسية الإيرانية إلى مزيد من التوافق على محاور رئيسية للسياسة التي سوف تتبعها إيران، في التعامل مع الضغوط المتوقع أن تفرضها الإدارة الأمريكية الجديدة خلال المرحلة القادمة، خاصة أن هذا القرار قد يمثل مقدمة لخطوات أخرى تصعيدية من جانب تلك الإدارة تجاه إيران، على الرغم من الخلافات العالقة بين هذه التيارات والتي اتسع نطاقها في الفترة الأخيرة.

وعلى الرغم من التصعيد المتبادل من الجانبين، إلا انه لا يمكن ان يتحول الى مواجهه عسكرية مباشره بينهما علي الأقل في المدى المنظور، وهو ما أكدته تصريحات وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس ان بلاده ليست في حاجة الي تعزيز وجودها العسكري في الشرق الأوسط، علاوة علي الموقف الروسي والصيني المعارض لتوجيه أي ضربات عسكرية ضد ايران، بالتالي إن الخيارات التي يمكن ان تبعتها الإدارة الأمريكية خلال المرحلة القادمة يمكن ان تكون كالتالي:

- تشمل الإصرار على تطبيق الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإجراءات رقابية أكثر صرامة مع إيران بما يشمل مطالبتها بدخول مواقع عسكرية. على الرغم من صعوبة حصول الإدارة الأميركية على تأييد الدول الأخرى في مجلس محافظي الوكالة البالغ عددها ٣٤ دولة لتفتيش مواقع عسكرية.
 - السعي لتشييد القواعد التي تتبعها (مجموعة عمل التوريدات) وهي لجنة تم تشكيلها وفقا للاتفاق النووي لفرض قيود على حصول إيران على تصديق على استيراد تكنولوجيا ومواد أخرى يمكن استخدامها في أغراض نووية.
 - نظراً لعدم وجود سبب قانوني يبرر الغاء الاتفاق النووي، ستسعى الإدارة الجديدة للالتفاف على هذا الامر من خلال تفرغ الاتفاق النووي من مزاياه خاصة الاقتصادية، والعمل على التشدد في تطبيقه بل والسعي لإضافة تطبيقات أخرى عليه واستغلال حالة صعود اليمين في أوروبا.
 - إمكانية ان تسعى الإدارة الامريكية الجديدة الى الغاء بنود من الاتفاق النووي التي تسمح بانتهاء بعض القيود على برنامج إيران النووي خلال عشر سنوات.
- وعلى صعيد آخر، فمن المرجح ان تتبع إيران سياسة أكثر براجماتية مع إدارة ترامب بغية امتصاص حالة الاندفاع الأمريكي، ولذلك ستحاول الحكومة الإيرانية تجنب المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة القادمة، وهو ما سيحدث نوعاً من الانقسام السياسي الداخلي في إيران بين "المحافظون"، الذين يطالبون الحكومة الإيرانية بأن تتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية وخطابها بعيداً عن الدبلوماسية التي استخدمتها في المفاوضات النووية.
- إذن، أن المواجهة المتوقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ضمن المعطيات السابقة، تدور ضمن حدود لجم وتقليص النفوذ الإيراني في المنطقة، أي بعبارة أخرى، إن تعمد الإدارة الأمريكية الجديدة توسيع نطاق الخلافات مع إيران، ليشمل "ملفات غير نووية"، سوف يفرض خيارات ضيقة أمام الأخيرة، خاصة أنها تواجه في تلك الفترة ضغوطاً دولية وإقليمية واضحة، فضلاً عن أنها لا تستطيع بسهولة التلويح بخيار وقف العمل بالاتفاق النووي، رغم العقوبات الأمريكية الجديدة التي فرضت عليها، لا سيما أنها سوف تتحمل في تلك اللحظة المسؤولية الدولية عن فشل الاتفاق، وسوف تخاطر بالدخول في مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وربما أطراف أخرى مثل إسرائيل، ولذا، فإن إيران سوف تتجه - على الأرجح- إلى مواصلة خطواتها التصعيدية التي اعتادت عليها، لا سيما فيما يتعلق بإجراء تجارب أو مناورات صاروخية، انتظاراً لما سوف تتخذه إدارة ترامب من خطوات جديدة في الملفات الإقليمية "غير النووية"، وفي مقدمتها الملفان السوري وهو ما تحاول إيران تحقيقه في الفترة الحالية من خلال تكريس نفوذها في سوريا، وهو ما يترجمه إصرارها على إبقاء جبهة الغوطة الشرقية مفتوحة رغم اتفاق وقف إطلاق النار برعاية روسيه روسيا، وكذلك في الملف اليمني، وبعدها تبدأ في تحديد خياراتها التي يمكن أن تستند إليها في التعامل مع الضغوط المتتالية التي بدأت تفرضها الإدارة الأمريكية الجديدة عليها.

الترتيبات الأمريكية المنتظرة تجاه الأزمة الليبية

أ. عبد الحلیم المحجوب

خبير في الشؤون العربية

" الترتيبات الأمريكية المنتظرة تجاه الأزمة
الليبية "

أ. عبد الحلیم المحجوب*

شهدت العلاقات الأمريكية الليبية ترابطاً عضوياً طوال فترة حكم الملك السنوسي وصل إلى حد الوصاية والحماية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتولي الولايات المتحدة مسؤولية قيادة التحالف الغربي في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق، فكانت واشنطن هي الضامن لبقاء النظام في مواجهة صعود التيار القومي بزعامة جمال عبدالناصر والذي حرص من جانبه علي تجنب الاصطدام الحاد به وتعامل مع طرابلس بواقعية شديدة وبراجماتية رغم إدراكه بالأصداء القوية لهذا الصعود القومي

* خبير في الشؤون العربية

بين فئات الشعب الليبي والذي جري اختباره مرة واحدة عام ١٩٦٤ عندما دعا عبدالناصر القيادة الليبية وقتها لعدم تجديد اتفاقية القاعدة الأمريكية في طرابلس والذي حل مواعده في هذا العام واندلعت بعدها مظاهرات ضخمة تطالب بالاستجابة لهذه الدعوة، لكن الأمر انتهى بتجديد الاتفاقية في جلسة لم تستغرق سوى عشر دقائق بين المسؤولين الليبيين والأمريكيين ولم يبد عبدالناصر أي رد فعل يعكس صفو العلاقات المصرية الليبية وقتها.

وكانت واشنطن أيضا هي الضامن لانتظام تدفقات النفط الليبي لأوروبا وتوجيه النصيب الأكبر من الاستثمارات النفطية هناك لصالح الشركات الأمريكية والبريطانية، وكانت الأجواء الليبية هي الأنسب لإجراء تدريبات الطائرات الأمريكية التابعة لقيادة أوروبا بصورة دورية تحت إشراف القاعدة الجوية في طرابلس والتي ألحق بها مئات المهابط التي أنشئت خصيصا لهذا الغرض في كل أنحاء ليبيا.

ظل مسار العلاقات الأمريكية الليبية متواصلا علي هذا النحو حتي قامت الثورة الليبية في أول سبتمبر ١٩٦٩ فتبدل الحال كاملا وبدأ عصر جديد من الصدمات السياسية والمسلحة وعمليات الحصار الاقتصادي والسياسي واستخدم كل طرف كل ما تصل إليه يده من أدوات بهدف تأمين مصالحه وتقليل خسائره قدر الإمكان، وكما كانت مصر هي العمق الذي لجأ إليه الليبيون لدعم نضالهم ضد الاحتلال الإيطالي في فترة الثلاثينات من القرن الماضي، كانت هي أيضا الملاذ لليبيين في مواجهة الحصار في فترة التسعينات وما بعدها بعد ثبوت اتهام ليبيا بتدبير حادث "لوكبري"، وحتى وقع الانقلاب الثالث في العلاقات الليبية الأمريكية في ربيع ٢٠٠٤ عندما أعلنت إدارة بوش الابن عن اتفاقها مع نظام القذافي علي التخلص من أسلحة الدمار الشامل التي يملكها ووقف أي برامج في هذا الشأن وتسوية المشكلات المعلقة في العلاقات بينهما وإفساح المجال لتطويرها في كل المجالات بما في ذلك استعادة الشركات الأمريكية لدورها في صناعة النفط الليبية وإطلاق التعاون السياسي والاستخباري، وامتدت آثار هذه النقلة للعلاقات مع بريطانيا أيضا متمثلة في وقف أي مساعدات أو تعاون مع الجيش الجمهوري لتحرير إيرلندا علاوة علي ممارسة دور فاعل في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية للدول الأوروبية عبر الأراضي الليبية.

وعندما نشبت الاحتجاجات في ليبيا عام ٢٠١١ كانت العلاقات بين طرابلس ودول الغرب في أحسن حالاتها ورغم ذلك انحاز الأمريكيون والأوروبيون للمعارضين، وصعدت التيارات الإسلامية للصدارة وأمرت هيلاري كلينتون بإنهاء حياة القذافي عندما عثر عليه بالقرب من مدينة سرت، وفتحت أبواب الجحيم علي ليبيا حيث تولت كل من قطر وتركيا رعاية المجموعات الإسلامية المتطلعة للسلطة والتي يرتبط بعضها صراحة بتنظيم القاعدة، وسعت قطر بوجه خاص للحيلولة دون ظهور قذافي جديد فقامت باغتيال اللواء/ عبد الفتاح يونس القائد العسكري للتمرد، ولكنها لم تفلح في تقديم بديل يؤسس لسلطة مركزية قوية التي تعد المفتاح الرئيسي لإقرار الأوضاع واحتواء مصادر الصراع.

وقف الأوروبيون موقف المتفرج بعد أن تحول الصراع إلي عمليات انتقامية لكل صاحب ثأر أو طامع في النفوذ بانتهاك السيادة الليبية، وانفلت زمام الإسلاميين، وتحول اغتيال السفير الأمريكي في بنغازي إلي عقدة في المعالجة الأمريكية

للأزمة، وتعثرت العملية السياسية، وتهيأ المناخ مرة أخرى لحدوث داعش والقاعدة ليعملا في مواجهة الجميع، ولم يمنع ذلك من محاولة بعض الأجنحة السياسية توظيفهما. وخاصة القاعدة. للتمكين لعناصرهم وإضافة مزيد من التعقيدات للمشهد الليبي خاصة بعد التغيير الذي شهدته مصر في ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وتقدم أحد رفاق القذافي مرة أخرى وهو اللواء/ خليفة حفتر علي رأس عملية الكرامة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه معلناً رفضه سيطرة الإسلاميين ووقف التدخلات الخارجية قدر الإمكان وتوسع نطاق الصراع بالوكالة عن قوي إقليمية في الأساس، وتفجرت مشكلة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا مجدداً، واتسعت عمليات التهريب لكل شيء بما في ذلك البشر والأسلحة والمخدرات والنفط والبضائع، وتوسع معها المستفيدون الذين يعملون علي إعاقة العملية السياسية حفاظاً علي هذا النوع من المكاسب، وأصبحت مكافحة الإرهاب الذي امتدت مضاعفاته إلي كل جيران ليبيا بما فيها دول أوروبية هي القضية التي تستحوذ علي كل الاهتمامات، وتحولت مواقف القوي ذات المصلحة إلي مجرد خطوات تكتيكية تستهدف تقليل الخسائر أكثر منها محاولات جادة لإقرار تسوية شاملة للأزمة.

هذا هو المشهد الذي تعاملت معه إدارة أوباما في آخر عامين من عمرها حيث التقت إرادتها مع تحليلات مؤسسات القرار لديها ومع الأوروبيين في بعض الحالات علي التحفظ علي خطة حفتر خشية تكرار ما وقع في مصر، والتجديد سنوياً للحظر الدولي المفروض على توريد السلاح للجيش الليبي ولم تعطي المساندة الكافية للعملية السياسية التي قادتها الأمم المتحدة وانتهت بتوقيع اتفاق الصخيرات نتيجة فقدان الثقة بالإسلاميين وعدم الاطمئنان لأهدافهم أو أهداف الدول المساندة لهم، واكتفت - أي إدارة أوباما - بتدخلات محدودة نسبياً وبناء علي طلب حكومة السراج لملاحقة عمليات تهريب النفط الليبي أو المشاركة في تحرير سرت من نفوذ داعش وسعت لإقامة قاعدة للطائرات بدون طيار في تونس تخصص فقط لجمع المعلومات وليس لتنفيذ مهام قتالية - مع تواردها ما يفيد أنها ذات القاعدة التي انطلق منها عمليات جوية عسكرية ضد عناصر داعش بمدينتي سرت ومصراتة-، وتركت هذا الميراث بكل تعقيداته لإدارة ترامب .

يرتكز توجه ترامب تجاه ليبيا وتجاه الشرق الأوسط عامة علي منطلقات مختلفة من تلك التي اعتمدها سلفه أوباما، فالأخير كان يحتفظ بكثير من الأوراق التي تبقي علي الدور الأمريكي عنصراً فاعلاً في تحريك الأحداث حتي وإن بدأ الدور الروسي أكثر ظهوراً علي الصعيد الدبلوماسي أو حتي العسكري الأمر الذي كان أكثر وضوحاً علي الساحة السورية أما علي صعيد ليبيا فقد جاءت المشاركة الأمريكية في معركة تحرير سرت من نفوذ داعش تعبيراً عن التحيزات الأمريكية لحكومة السراج التي قادت هذه العملية حتي نهايتها وبمعزل عن قوات حفتر الذي ركز جهوده في تلك المرحلة علي كل من الشرق والجنوب.

أما ترامب والذي اتخذ من استراتيجية مكافحة الإرهاب القضية الأولى في أجندته السياسية فقد وعد خلال حملته الانتخابية بتكثيف الضربات الجوية حتي يتم القضاء علي تنظيم داعش هناك، وأنه سوف يتدخل عسكرياً إذا ما اقتضي الأمر لتحقيق هذا الهدف لكن عملية سرت كانت قد اكتملت مع قدوم ترامب للبيت الأبيض، ولم يرصد حتي الآن تدخلا

بنفس الحجم، وقد أعلن صراحة في مؤتمر صحفي عقده مع رئيس الوزراء الإيطالي أثناء زيارة الأخير لواشنطن في إبريل الماضي أنه: "لا يري دورا للولايات المتحدة في ليبيا بخلاف محاربة تنظيم داعش، وأن الولايات المتحدة لديها ما يكفي من أدوار"، الأمر الذي يمكن تفسيره برغبة الإدارة الجديدة في توجيه مجموعة من الرسائل للحلفاء قبل الأعداء علي النحو التالي:

١. اعتبار ما يجري في ليبيا بمثابة مسئولية أوروبية في الأساس فالدول الأوروبية هي الأكثر تضررا من هذه الأزمة سواء بخسارتها لمصالح مؤكدة ترتبط بثروة ليبيا من النفط والاستثمارات في عمليات التنمية، أو بتعرضها لمخاطر ثابتة مثل الهجرة غير الشرعية وانتقال الإرهاب لأراضيها وللمناطق الإفريقية جنوب الصحراء والتي تهم أوروبا في المقام الأول، فضلا عن عمليات التهريب الواسعة التي أشرنا إليها، وأن علي الدول الأوروبية وليس أمريكا أن تتحمل تكلفة هذه المواجهة وفقا لمبدأ ترامب.

٢. أن الإدارة الجديدة لم تحسم أمرها في مساندة فريق بذاته داخل ليبيا فبرغم علاقات حفتر بأمريكا في الماضي إلا أن المؤسسات هناك تري فيه رجلا عسكريا قد يعيد نموذج القذافي إذا ما تمكن من تأسيس سلطة مركزية قوية وفي نفس الوقت يصطدم ولاء الإسلاميين بشكوك متعددة ليس فقط بحكم مرجعياتهم الفكرية التي يصعب تعديلها ولكن بحكم ارتكازهم علي دعم كل من قطر وتركيا اللذان يعملان. كما تكشف التطورات اليومية. حرصهما علي إثارة الفوضى ونشر العنف والإضرار بأمن قوى أخرى في الإقليم أكثر من سعيهما لدور سياسي واضح المعالم لصالح ليبيا نفسها.

٣. رغبة واشنطن في تقليل تورطها السياسي أو العسكري في الأزمة الليبية والاكتفاء بدفع قادة المعسكر البراجماتي العربي للتنسيق والتعاون بدرجة أكبر فيما بينهم للحد من التصعيد وانفلات زمام الأزمة واقناع الأطراف الليبية الرئيسية بالتزام قدر أكبر من المرونة.

ومن جانب آخر تهدف المساندة الروسية للمشير خليفة حفتر لتمكينه فقط من الصمود دون أن تشكل عنصر حسم لصالحه وهو ما يتطلب تنسيقا قويا مع الإدارة الأمريكية ففي الوقت الذي تعمل فيه موسكو علي تأمين فرص استعادة جانب من نفوذها السابق هناك، تدرك الولايات المتحدة من جانبها تفوق فرصها في القيام بدور اللاعب الرئيسي في إدارة الأزمة وفتح طرق تسويتها عندما تحين اللحظة المناسبة من وجهة نظر الدولتين، ومن المرجح أن يتوافق الطرفان (موسكو وواشنطن) علي توقيت هذه اللحظة انطلاقا من مصالحهما الثنائية في المقام الأول خاصة إذا ما تمكن ترامب وفريقه من تجاوز المضايقات التي تسببها له مؤسساته في الداخل وإسقاط التحفظات الأوروبية علي سياساته.

المصادر باللغة الانجليزية:

٣. U.S: Washington, Arab Allies Discussing Possible Military Alliance, Situation Reports, February ١٥, ٢٠١٧, Available At: <https://worldview.stratfor.com/situation-report/us-washington-arab-allies-discussing-possible-military-alliance>.

٤. The Middle East, Trump Turns Back the Cloak, Assessments, May ٢٠, ٢٠١٧, Available at: <https://worldview.stratfor.com/article/middle-east-trump-turns-back-cloak>.